CL 132/13 SPWB 2008-09

A

April 2007

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة

روما، 18 – 22 يونيو/حزيران 2007

موجز برنامج العمل والميزانية 2008-2009

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان: www.fao.org.

J9624/A

المجلس

الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة

روما، 18 – 22 يونيو/حزيران 2007

موجز برنامج العمل والميزانية 2008-2009

تقديم المدير العام

يتيح موجز برنامج العمل والميزانية فرصة مناسبة لإجراء مناقشات حكومية دولية أولية لتحديد مسار المنظمة خلال العاملين القادمين.

ولكل عملية من عمليات إعداد برنامج العمل والميزانية سماتها المميزة، وكما هو موضح بالقسم الأول أحاطت مجموعة معقدة من الظروف الخاصة عملية إعداد برنامج العمل والميزانية هذا. وقد تكون لنتيجة مبادرات الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة والتقييم الخارجي المستقل آثارها الكبيرة على برامج العمل القادمة، والتي لا يمكن تقديرها في هذه المرحلة. وسوف تظهر هذه الآثار في برنامج عملنا في الوقت المناسب. وفي الوقت ذاته، يمضي تنفيذ الإصلاحات التي وافقت عليها الأجهزة الرئاسية فيما بين نوفمبر/ تشرين الثاني 2005 ونوفمبر/ تشرين الثاني 2006، وقد تم إيضاح مبررات الإجراءات التي تم الموافقة عليها لإصلاح العمليات الإدارية وإدراك اقتصاديات النطاق وتحقيق وفورات في التكاليف، وسوف يستمر العمل بها في الفترة المالية القادمة. وإنني لعلى ثقة بأن الترتيبات الهيكلية المحسنة والتوجهات الشاملة سوف تساعد المنظمة على الاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات الأعضاء.

تقدم منظمة الأغذية والزراعة قدرا كبيرا من الخدمات التي تحظى بتقدير كبير من مؤسسيها. وهناك أيضا ذلك التعبير المستمر عن الثقة في المنظمة من جانب الجهات المانحة التي تقدم مستويات قياسية طوعية من المساهمات خارج موارد الميزانية. وفي حين ترتكز مقترحاتي بالنسبة للفترة المالية القادمة على التصدي للتحديات والاتجاهات الأساسية الخارجية الموضحة بالقسم الثاني- بما في ذلك الكفاح ضد الجوع، والاستخدام الأكثر استدامة للموارد الطبيعية، والتهديدات المتزايدة للآفات والأمراض العابرة للحدود، وتحقيق التكامل الاقتصادي السريع بين البلدان وأثر تغير المناخ- تواجه المنظمة في ذات الوقت تحديات مالية بالغة الخطورة، وهو أمر يسلم به الأعضاء. والملامح الرئيسية لهذه الحالة المالية غير الصحية معروفة وقد تم بحثها بمزيد من القلق. ومن بين هذه السمات: التأخير المتكرر في سداد المساهمات، ونضوب الاحتياطيات التي بلغت مستويات غير كافية، وزيادة التكاليف، وظهور التزامات طويلة الأجل غير مغطاة بما يناسبها من التمويل.

واستجابة لتوقعات المجلس بوضع خطة مالية شاملة للفترة المالية القادمة تهدف إلى إعادة العافية المالية والاستدامة طويلة الأجل للمنظمة، أطرح في القسم الثالث مقترحات مالية ملموسة متعلقة بالميزانية تضمن قيام المنظمة على الأقل بمواصلة برنامج عملها طبقا للمستوى الحالي، فهناك ميزانية "إدامة" مقترحة تغطي الزيادات المتوقعة في التكاليف، والاحتياجات التي تم بالفعل إبلاغها للأعضاء وحظيت بموافقتهم. بيد أنه من الضروري أيضا الإشارة إلى أن كثيرا من مجالات العمل الهامة ستظل دون تمويل في ميزانية "الإدامة".

وإنني أقدر أن الأرقام الناشئة قد تثير دهشة بعض الأعضاء بسبب حجمها. وكما ورد في القسم الرابع استنتاجات، فإن ميزانية "الإدامة" إلى جانب مجموعة من التدابير الضرورية لضمان السلامة المالية للمنظمة،

يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الاشتراكات تتراوح بين 26 في المائة و 34 في المائة في الفترة المالية الحالية.

وإنه ليؤسفني أن أضع هذا التشخيص الواضح تحت أنظار الأعضاء في هذا الوقت. إلا أن المنظمة لا تستطيع مواصلة عملها بطريقة مرضية، وتلبية التوقعات المشروعة لأعضائها، إذا لم يتمكن الأعضاء ذاتهم وبطريقة جادة من الوصول إلى حلول مستدامة مع تقديم الدعم من أجل تنفيذها. أما ردود أفعال اللجان والمجلس فستكون ضرورية في سبيل تمهيد الطريق لإجراء مزيد من المفاوضات في الأجهزة الرئاسية بما يضمن في النهاية أن المنظمة قد أصبحت في وضع مناسب يمكنها من أداء مهمتها بفعالية.

وأخيرا، فإنه على الرغم من إعداد عدة "سيناريوهات" في برامج العمل والميزانية السابقة، كان من الضروري إعداد برنامج عمل وميزانية منقح للفترتين الماليتين السابقتين بعد المؤتمر، وذلك نتيجة للموافقة على مستوى للميزانية لا يتمشى مع أي من المقترحات التي تبلورت من قبل. وهذا يؤكد وجهات نظر من يرون أنه من غير المفيد عرض سيناريوهات متعددة ووثائق لبرنامج العمل والميزانية تشتمل على تفاصيل مفرطة. وفي ضوء مبادرات الإصلاح الجارية للأمم المتحدة والتقييم الخارجي المستقل وما يسفر عنه من نتائج نهائية، سوف تحرص الأمانة على الحصول على إرشادات من اللجان ومن المجلس بشأن شكل ومضمون برنامج العمل والميزانية الكامل للفترة 2008–2009 والذي سيتم الانتهاء منه في يوليو/ تموز 2007 وذلك لعرضه على دورات الأجهزة المعنية في سبتمبر/ أيلول ونوفمبر/ تشرين الثاني.

جاك ضيوف

المدير العام

بيان المحتويات

الصفحة

تقديم المدير العام	***3***
بيان المحتويات	*5*
أولا– السياق العام	**6**
ألف– نطاق الوثيقة	6
باء– تنفيذ الإصلاحات التي وافقت عليها الأجهزة الرئاسية للمنظمة	7
جيم– التقييم الخارجي المستقل للمنظمة ونتيجته النهائية	9
دال– إصلاحات الأمم المتحدة	9
هاء– عمل المنظمة على المستوى القطري	11
واو– التعاون بين منظمات الأمم المتحدة المعنية بالأغذية والزراعة التي يوجد مقرها في روما	11
زاي– التطورات والاتجاهات المتعلقة بالموارد من خارج الميزانية	13
حاء– التغيرات في جدول المساهمات	14
ثانيا– الأساس الذي تقوم عليه المقترحات في الفترة المالية 2008-2009	**15**
ألف– التحديات والاتجاهات الخارجية الأساسية	**15**
باء– التوجهات الرئيسية على المستويين العالمي والإقليمي	17
جيم– الاختلالات المالية التي تواجه المنظمة	21
دال– الفجوات الحرجة في الموارد والكامنة في ميزانية "الإدامة"	21
ثالثا– المسائل المالية الأساسية والمتعلقة بالميزانية	**23**
ألف– الاحتياجات المالية الإضافية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل 2008-2009	25
باء– الاحتياجات اللازمة لمعالجة الصحة المالية ووضع السيولة والاحتياطيات	30
رابعا– استنتاجات	**34**
ألف– الاحتياجات المالية الشاملة	34
باء– مضمون برنامج العمل والميزانية الكامل في الفترة 2008-2009	37

قائمة الملاحق:

الملحق 1: الزيادات في التكاليف	38
الملحق 2: نظرة عامة على الميزانية العمومية للمنظمة وقيود السيولة التي تواجهها	42
الملحق 3: جداول بالموارد الشاملة	46

أولا– السياق العام

ألف– نطاق الوثيقة

1– رحبت لجنتا البرنامج والمالية في دورتيهما في مايو/ أيار 2005، بصدور موجز برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2006–2007 أقصر حجماً وأيدت اللجنتان الاستمرار في إعداد وثائق موجز برنامج العمل والميزانية أقصر حجماً من ذلك في المستقبل بحيث يركز في الفترة المالية المقبلة على القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بعمل المنظمة وعلى التغييرات الرئيسية ذات الصلة بتوجهات البرامج وتخصيص الموارد.

2– وبناء على ذلك، تقدم هذه الوثيقة عرضا تجميعيا لما يلي: (1) العوامل الخارجية أو الداخلية الرئيسية التي تؤثر على صياغة وتنفيذ برنامج العمل للفترة 2008–2009، (2) التوجهات الموضوعية بالمعنى العريض للمصطلح، حسب ما تتوخاه الأمانة. (3) الباراميترات المالية الأساسية والبارميترات المتعلقة بالميزانية التي يرغب الأعضاء في التصدي لها قبل صدور قرارات المؤتمر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007. وفي حين يرد تحليل تفصيلي داعم في وثائق أخرى مقدمة إلى المجلس أو إلى اللجنتين في الدورات الحالية، يقدم هذا الموجز لبرنامج العمل والميزانية عرضا موجزا للوثائق الإضافية مع إيضاح للمراجع الشاملة المطبقة.

3– وحسبما يرد أدناه، يجري إعداد موجز برنامج العمل والميزانية استنادا إلى أساس غير مألوف للعوامل المعروفة وغير المعروفة كليهما. وهناك بعض الاعتبارات المتعلقة بالسياسات والمعلومات ذات الطبيعة المالية التي تم إيضاحها إيضاحا كاملا وتجسيدها في هذه المرحلة توطئة لبحثها بصورة أولية من جانب اللجنتين والمجلس. بيد أن هناك عوامل أخرى مثل نتيجة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على مستقبل المنظمة، ولكن لا يمكن إيضاح أثرها، سواء من الناحية المالية أو غيرها، بطريقة ملموسة.

4– هناك ظروف غير عادية أخرى تتصل بهذا الموجز لبرنامج العمل والميزانية وهي أن الأجهزة الرئاسية أوقفت إعداد وإصدار خطة متوسطة الأجل في 2006 كان من المفروض أن تغطي الفترة 2008– 2013[1]. ومن المتوقع عادة أن يبنى موجز برنامج العمل والميزانية (وبرنامج العمل والميزانية الكامل اللاحق) فوق المضامين الموضوعية للخطة المتوسطة الأجل التي وافق عليها المجلس في السنة السابقة. بيد أنه في مايو/أيار 2006 وافقت اللجنتان على صيغة معدلة لبرنامج العمل والميزانية 2006– 2007[2] اشتملت على فصل منقح وهيكل برامجي (هو في حد ذاته نتيجة لقرارات المؤتمر الأخير المعني بالإصلاحات في المنظمة. واقتضى هيكل البرنامج الجديد بذل جهد كبير في إعادة الصياغة وإنشاء كيانات برامجية معدلة تعديلا كبيرا حيث انخفض العدد الإجمالي من 261 إلى 186. ومع أن برنامج العمل والميزانية للفترة 2006– 2007 لم يتم إعداده في إطار المنظور طويل الأجل الكامن في الخطة المتوسطة الأجل، إلا أنه مع ذلك يقدم دعما برامجيا أساسيا لهذه الوثيقة.

[1] الفقرة 34.من الوثيقة CL 131/REP

[2] PC 95/3 – FC 113/14

5- بناء على نتائج مداولات الأجهزة الرئاسية بشأن التقييم الخارجي المستقل للمنظمة وبرنامج العمل المستقبلي ومستوى ميزانية 2008-2009 ، فقد تقوم الأمانة في 2008 بإعداد وثائق في مجال التخطيط. وقد يكون لذلك تأثير على نطاق الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية 2008-2009 التي تم تفويض الأمانة بتقديمها إلى اللجنتين في دورتيهما في سبتمبر/ أيلول والى المجلس والمؤتمر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007. ومن هنا جاء سعي اللجنتان والمجلس إلى الحصول على إرشادات بشأن الصيغة المرغوب فيها لبرنامج العمل والميزانية الكامل 2008-2009 الوارد في القسم الرابع أدناه تحت عنوان استنتاجات.

باء- تنفيذ الإصلاحات التي وافقت عليها الأجهزة الرئاسية للمنظمة

6- وافقت الأجهزة الرئاسية على إدخال تغييرات ملموسة على الهيكل التنظيمي في مرحلتين هما الدورة الثالثة والثلاثون للمؤتمر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2005 والدورة الحادية والثلاثون بعد المائة للمجلس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006. ويرد في هذا القسم عرض موجز للتقدم المحرز- حتى وقت كتابة هذا التقرير- في مجال تنفيذ هذه القرارات. وترد تفاصيل إضافية في الوثيقة المقدمة إلى المجلس[3].

المقر الرئيسي

7- بدأ في 1 يناير/ كانون الثاني 2007 العمل بالهيكل المنقح الذي وافق عليه المجلس4 في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006. وقد ورد به تغييران مهمان على مستوى المصلحة خلافا للترتيبات السابقة وهما إنشاء مصلحتان جديدتان احداهما لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة والأخرى للمعارف والاتصال.

الشكل الجديد لمركز الخدمات المشتركة

8- طبقا لما يتضح من المقترحات المقدمة إلى الأجهزة الرئاسية والمعتمدة منها، من المتوقع أن تشهد فترة 2008-2009 التنفيذ الكامل لمركز الخدمات المشتركة بمراكزه التشغيلية الثلاثة في سانتياغو، وبودابست، وبانكوك، إلى جانب مركز تنسيقي في روما، ومن المقرر اعتبارا من يناير/ كانون الثاني 2008 أن تكون المرافق في بودابست على أهبة الاستعداد مع تدريب مجموعة أولية من الموظفين المعينين محليا كي يتسنى بدء العمليات المتعلقة بخدمات الموارد البشرية والسفر ودعم المنتفعين. وبشكل عام سيتم نقل الأنشطة بطريقة تدريجية لضمان الانتقال المنظم واتخاذ الترتيبات اللازمة لعمليات النقل الضرورية لموظفين بالمقر الرئيسي. ومن المقرر أن تنفذ هذه العملية فيما بين يناير/

[3] الوثيقة CL 132/16

[4] الوثيقة CL 131/18 الملحق 4

كانون الثاني وأكتوبر/ تشرين الأول 2008 بحيث يتم تزويد مركز الخدمات المشتركة في بودابست باحتياجاته الكاملة من الموظفين.

9- سيتم من بودابست أداء أعمال مركز الخدمات المشتركة لإقليمي أفريقيا والشرق الأدنى، مما يؤدي إلى تخفيض في وحدات الدعم الإداري الإقليمية الحالية في أكرا والقاهرة لتصبح وحدات إدارية أصغر. وفيما يتعلق بمركزي سانتياغو وبانكوك سيتم تعديل عملية تزويد الوحدات الإدارية بهما بالموظفين بما يعكس أعباء العمل الفعلية المرتبطة بخدمات الموظفين والسفر في أقاليمهما. أما التعديلات التي تجرى على عمليات التوظيف من جراء التنفيذ الكامل لمركز الخدمات المشتركة فهي في حدود البراميترات الواردة في الوثيقة CL 131/18 Add. 1: تنفيذ قرارات المؤتمر ومقترحات مقدمة من المدير العام.

الإقليم الأفريقي

10- يباشر المكتب الإقليمي الفرعي الجديد لوسط أفريقيا عملياته الآن من ليبرفيل، غابون. وكان قد تم توقيع اتفاقية مع البلد المضيف في مايو/ أيار 2006، كما تم تعيين بقية احتياجاته. من الموظفين الفنيين (المنسق الإقليمي الفرعي والموظفين الفنيين). ولما كانت اتفاقية البلد المضيف قد تم توقيعها في يناير/ كانون الثاني 2007 فمن المتوقع أن يبدأ المكتب الإقليمي الفرعي الجديد لشرق أفريقيا في أديس أبابا في مباشرة أعماله في يوليو/ تموز 2007 حيث تولى المنسق الإقليمي الفرعي واجباته بالفعل كما تم تعيين الموظفين الفنيين. ويحل المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية بشكله الجديد محل المكتب الذي كان موجودا من قبل في هراري، زمبابوي. وقد تم توقيع اتفاقية البلد المضيف في أغسطس/ آب 2006 ويتواجد المنسق الإقليمي الفرعي والموظفين الفنيين في مواقعهم. كما يباشر المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا أعماله وهو يتواجد في أكرا، غانا مع المكتب الإقليمي لأفريقيا (تم توقيع اتفاقية البلد المضيف ذات الصلة في سبتمبر/ أيلول 2006) وقد تم تنفيذ هيكل التوظيف المعدل للمكتب الإقليمي لأفريقيا.

إقليم أوروبا وآسيا الوسطى

11- سيتم نقل المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى إلى بودابست، المجر، ومن المقرر أن يكون في وضع التشغيل بحلول يوليو/ تموز 2007، بعد إدخال بعض التعديلات على موظفي المكتب الإقليمي السابق لأوروبا. وقد وقعت اتفاقية البلد المضيف في 27 مارس/ آذار 2007. أما المكتب الإقليمي الفرعي لوسط وشرق أفريقيا الذي كان موجودا من قبل فسوف يظل موجودا إلى جانب المكتب الإقليمي ومن المقرر استكمال هيكله الوظيفي المعدل بحلول يوليو/ تموز 2007. وطبقا للاتفاقية الموقعة مع البلد المضيف في أغسطس/ آب 2006، أصبح المكتب الإقليمي الفرعي لوسط آسيا، في أنقره، تركيا في وضع التشغيل الآن. وبالإضافة إلى ذلك، تجرى اتصالات مع الحكومة الروسية لإنشاء مكتب اتصال في موسكو.

أقاليم أخرى

12- بعد الموافقة من حيث المبدأ الصادرة من المجلس في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة، تم إنشاء فريق عمل لاستعراض منهجيات إنشاء مكتب إقليمي فرعي لأمريكا الوسطى. وقد وافق فريق العمل بالإجماع على أن تكون بنما هي الاختيار الأول بين البلدان المضيفة المحتملة. وبناء على ذلك بدأت الأمانة إجراء اتصالاتها ويمكنها أن تؤكد أنه قد تم بالكامل استيفاء الالتزامات القانونية والفنية والالتزامات المتعلقة بالموارد اللازمة لإنهاء اتفاقية البلد المضيف. أما الشروط التي عرضتها حكومة بنما فكانت مشابهة لتلك الشروط التي وافقت عليها بلدان أخرى تستضيف مكاتب إقليمية فرعية. ولحين صدور موافقة نهائية من المجلس على هذا الاختيار سيتم توقيع اتفاقية البلد المضيف كما ستتخذ التدابير كي يبدأ المكتب في مباشرة أعماله بنهاية عام 2007.

جيم- التقييم الخارجي المستقل للمنظمة ونتيجته النهائية

13- نطاق التقييم الخارجي المستقل عريض للغاية حيث يتصدى للعناصر الرئيسية الأربعة الموضحة في التقرير الاستهلالي للفريق الأساسي وهي 1) العمل الفني للمنظمة، 2) الإدارة والتنظيم، 3) الحوكمة، 4) المنظمة في النظام متعدد الأطراف. وسيتصدى المجلس للتقدم المحرز المتعلق بهذه الممارسة الهامة تحت بند منفصل من جدول الأعمال[5]. ويمكن أن نستذكر عند كتابة هذا التقرير أن الفريق الأساسي المعني بالتقييم الخارجي المستقل سيقوم في أبريل/ نيسان 2007 بإعداد ورقة توضح القضايا الناشئة، أما مشروع تقرير التقييم الخارجي المستقل فسيكون متاحا في أغسطس/ آب بجميع اللغات الرسمية. وسيكون التقرير النهائي متاحا في أكتوبر/ تشرين الأول لإتاحة الفرصة أمام مجلس المنظمة والمؤتمر للنظر فيه في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007 إلى جانب تعليقات المدير العام.

14- من الواضح أن هذه الوثيقة لا تستطيع أن تستبق نتيجة التقرير الخارجي المستقل. ويمكن أن يكون لتوصيات التقييم الخارجي المستقل والقرارات المرافقة الصادرة عن المؤتمر آثار بعيدة المدى من حيث توزيع الموارد؛ إلاّ أنه لا يمكن إصدار حكم مسبق على طبيعة التنفيذ ومداه وتوقيته.

دال- إصلاحات الأمم المتحدة

15- تتابع المنظمة عن كثب مبادرات الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة، بالنظر إلى تأثيرها الواضح على طريقة مباشرة المنظمة لأعمالها. بيد أن هذا المجال وما يمكن أن يكون له من آثار بعيدة المدى بالنسبة للمنظمة ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى إنما يرتبط بطبيعة العمل الجاري تنفيذه في هذه المرحلة. ويمكن أن يتأثر مضمون برامج المنظمة ومنهجيات تنفيذها وبخاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم المنسق متعدد التخصصات للبلدان. ونظرا لما قد يترتب على

[5] الوثيقة CL 132/15

التنسيق من تكاليف، فمن الضروري تقييم الآثار المالية بأكبر قدر ممكن من الدقة عندما تتاح إرشادات نهائية من العمليات الحكومية الدولية ومعلومات مرتجعة من التجارب النموذجية القطرية الجارية.

16- من بين الجوانب الأساسية، لم تقم الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنظر في تقرير الفريق رفيع المستوى المشكل بمعرفة الأمين العام والمعني بتحقيق التناسق على مستوى منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والبيئة (تقرير "الفريق رفيع المستوى") الذي صدر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، في حين تم تقديم تعليقات الأمين العام الجديد ذات الصلة. وعلى نحو مشابه، يجري الآن إعداد الاستعراض الجديد الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التشغيلية المتعلقة بتطوير منظومة الأمم المتحدة كما سيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بالنظر في المقترحات الأولية لهذا الاستعراض في دورته في يوليو/ تموز 2007. ومن المتوقع أن تجرى المفاوضات وتصدر الموافقة النهائية على قرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات أثناء الجمعية العامة في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2007. ولم يتسن بعد معرفة ما إذا كانت مفاوضات الاستعراض الشامل للسياسات سوف تتطرق إلى مهمة متابعة تقرير الفريق رفيع المستوى، أو أنه ستتخذ تدابير أخرى. وعلى أي حال فإن هناك بعض الجوانب في الاستعراض الشامل الجديد للسياسات التي ينبغي أن تكون ذات صلة بدور الوكالات المتخصصة داخل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، بما في ذلك قدرة الوكالات التابعة لها على حشد موارد من خارج الميزانية من أجل أنشطة على المستوى القطري في سياق أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية[6]، وتقديم الدعم لعملها المعياري.

17- يجري العمل على إتاحة وثيقة معلومات بشأن حالة مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في إصلاحات منظومة الأمم المتحدة[7] لعرضها على المجلس. وتشارك أمانة المنظمة عن كثب في 1) المبادرات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بالنماذج التجريبية للبرنامج القطري الواحد (أي من خلال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة على المستوى القطري وعن طريق الآليات العديدة للفريق الإنمائي للأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء لجنة جديدة للدعم، على مستوى المقر الرئيسي)، 2) السعي من أجل إدخال تحسينات على ممارسات عمل منظومة الأمم المتحدة (عن طريق اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالإدارة)، 3) استعراض مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (عن طريق اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومجلس الرؤساء التنفيذيين ذاته). وسوف يتسلم المؤتمر القادم تقريرا بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2004. وبالإضافة إلى ذلك سيتم تنظيم ندوة بشأن إصلاح الأمم المتحدة بالمقر الرئيسي يحضرها الممثلون الدائمون في يونيو/ حزيران 2007.

[6] أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

[7] الوثيقة CL 132/INF/9

هاء- عمل المنظمة على المستوى القطري

18- تم تصميم نموذج التشغيل المعدل للأماكن التي تطبق نظام اللامركزية والتي تمثل جزءا لا يتجزأ من إصلاح المنظمة وذلك بهدف أساسي هو تعزيز استجابة المنظمة للأولويات القطرية. وبخاصة من خلال دعم فني أكثر مرونة وأكثر قدرة على الحركة. وهناك بعد أن رئيسيان لهذا النموذج هما 1) المكاتب القطرية المفوضة (ممثلو المنظمة القطريون- المكاتب القطرية) و2) الأفرقة متعددة التخصصات في المكاتب الإقليمية الفرعية والتي يمكنها أيضا الحصول على مخصصات أعلى لموارد لا تتعلق بالموظفين. وينفذ هذا النموذج في الإقليم الأفريقي وإقليم أوروبا وآسيا الوسطى في 2007.

19- سيتم تنظيم أول حلقة عمل برامجية بين ممثلي المنظمة والموظفين الفنيين الإقليميين الفرعيين في مايو/ أيار 2007 في ليبرفيل (غابون). ولهذا النوع من المناسبات أهداف متعددة هي: تحديد التعاون الأمثل داخل الفريق متعدد التخصصات، وتنشيط الاستجابات للأولويات القطرية، وتقييم الأسلوب الذي يتم بمقتضاه إتاحة الخبرة الفنية على المستوى القطري، وضمان وجود روابط وثيقة مع العمل العالمي للمنظمة (مثل العمل في مجال السياسات والأطر التنظيمية، والتصدي للآفات والأمراض العابرة للحدود إلخ). وإتاحة منتدى فني لمشاركة المنظمة في النماذج التجريبية لـ "أمم متحدة واحدة".

20- الاستفادة من التفويض المعزز للسلطات، حيث يتولى موظفو المنظمة القطريون وبصفة تدريجية مسؤوليات أكبر في مجال البرمجة المتوسطة الأجل. وهم الآن يعملون في أطر الأولويات الوطنية المتوسطة الأجل ويشتركون مع السلطات الحكومية في تحديد الفريق القطري للأمم المتحدة، والجهات المانحة، وأصحاب الشأن الآخرين، وتحديد أولويات التعاون مع المنظمة. كما تسهل أطر الأولويات الوطنية المتوسطة الأجل إعداد أطر شاملة للمساعدات الإنمائية للأمم المتحدة وتولي أهمية لأولويات الأمن الغذائي القطري، والزراعة، والتنمية الريفية.

21- في البلدان التجريبية الثمانية الحالية التي يطبق فيها مبدأ "أمم متحدة واحدة" يوجه اهتمام كبير نحو زيادة تدعيم ممثلي المنظمة حتى يتمكنوا من المشاركة بفعالية في أنشطة الفريق القطري للأمم المتحدة. وهناك مبادرة جاري العمل بها على المستوى القطري تتصل بإنشاء مجموعات مواضيعية للأمن الغذائي بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية كما هو موضح فيما بعد.

واو- التعاون بين منظمات الأمم المتحدة المعنية بالأغذية والزراعة التي يوجد مقرها في روما

22- يمضي التعاون في المجالات الفنية والإدارية وكذلك على مستوى المقار الرئيسية والمستويات الميدانية.

23- على الجانب الفني، تقوم المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بعقد مشاورات دورية رفيعة المستوى إلى جانب إطلاق عدة مبادرات على المستوى الميداني وفي المقار الرئيسية. وهذا يتمشى تماما مع ما جاء بتقرير الفريق رفيع المستوى المذكور سلفا والذي يوصي "بأنه حتى يتسنى بناء أمن غذائي طويل الأجل، وكسر دائرة المجاعات المتكررة، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ينبغي أن يقوم كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية باستعراض مناهجه وتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات". وقد تم تحديد الركائز الأساسية الثلاث للتعاون الفني في 2008–2009 على النحو التالي:

- صياغة السياسات، وبناء القدرات، وإدارة المعارف والمناصرة.
- زيادة الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية وكذلك في الأمن الغذائي، وهو أمر يخص الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة على وجه الخصوص.
- أنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل، بما في ذلك الحد من مخاطر الأمراض، حيث يشارك برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بقوة في أنشطة الإغاثة والإنعاش المبكر والانتقال إلى التنمية.

24- في المجال الأول، من المتوقع زيادة التعاون في مجالات مواضيعية مثل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، ونظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، والاستشعار عن بعد، وتحليل السوق، وربط المنتجين بالأسواق، ومكافحة الجراد، والصحة الحيوانية، وإدارة الأراضي والمياه، وكذلك تفويض المزارعين (مدارس المزارعين الميدانية). وقد قامت المنظمات الثلاث مؤخرا بإنشاء أفرقة مواضيعية مشتركة للأمن الغذائي على المستوى القطري في إطار "برنامج واحد". كما سيتواصل التعاون بفعالية في سياق البرامج القطرية للأمن الغذائي الذي يعتمد على نهج "الطريق المزدوج" كما يتضح من برنامج مكافحة الجوع والتحالف الدولي ضد الجوع.

25- في المجال الثاني، طرأت زيادة على المساعدة التي يقدمها مركز الاستثمار بالمنظمة إلى عمليات الإقراض التي يقوم بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ففي 2006 حصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تفويض من مجلس إدارته بالإشراف على عمليات الإقراض التي يقوم بها وهو ما ينتظر أن يؤدي إلى زيادة التداخل مع مركز الاستثمار والأقسام الفنية بالمنظمة. وهناك تطور حديث آخر وهو أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أطلق برنامجا تجريبيا من أجل تعزيز وجوده القطري. ويوجد اثنان من هذه النماذج التجريبية مع المنظمة (موزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة) وينتظر أن يعقب ذلك نماذج أخرى خلال عام 2007 (كولومبيا،ورواندا، ومدغشقر وفيتنام).

26- في المجال الثالث، كان من الأمثلة البارزة للعمل المشترك مع برنامج الأغذية العالمي إعداد فصل عن الأمن الغذائي في خطة العمل الإنسانية المشتركة في عدد قليل من البلدان، وتناوب قيادة مجموعات الأمن الغذائي في عدة بلدان، إلى جانب الأمور المتعلقة بالاستهداف، والدعم اللوجستي، وإعداد وتقييم الاستراتيجيات القطرية لبرنامج الأغذية العالمي والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. وهناك حالة ملموسة من حالات التعاون بين الوكالات الثلاث في

سياق إعادة التأهيل وهو ما يحدث في الزلزال الذي ضرب مناطق في شمال باكستان. ومن المتوقع زيادة التعاون في برامج إعادة التأهيل في 2008–2009. وكانت العملية الاستشارية بقيادة المنظمة– البرنامج التي بدأت في أوائل 2007 والتي اشتركت فيها عناصر فاعلة في المجالات الإنسانية والإنمائية المتعلقة بالأمن الغذائي في القرن الأفريقي والتي يلتزم بها أيضا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مثال آخر للمبادرات الإقليمية المشتركة.

27– على الجانب الإداري يستذكر أنه استجابة لطلب الاجتماع المشترك للجنتي البرنامج والمالية في سبتمبر/ أيلول 2006 أنشأ الرؤساء الإداريون في المنظمات الثلاث فريق عمل لتحديد الفرص المتاحة أمام المبادرات المستقبلية المشتركة وتقديم توصيات بشأن نهج أكثر انتظاما يتعلق بتقديم الخدمات الإدارية المشتركة. وتحدد وثيقة مقدمة إلى الاجتماع المشترك الذي عقد في مايو/ أيار 2007[8] مجالات التعاون الحالي، وتصف الفرص المتاحة أمام العمل المستقبلي المشترك، وتقترح مجموعة مناسبة من آليات الإدارة والتنفيذ لتقييم وتنفيذ الفرص المستقبلية التي تضمن الكفاءة التكاليفية، كما تقدم عددا من التوصيات المتعلقة بكيفية البدء في التنفيذ.

28– يمكن أن يتجلى التعاون الحالي في مجالات مثل المشتريات، حيث قامت المنظمة والبرنامج والصندوق في 2005 بطرح عطاء مشترك لشراء طاقة كهربائية في السوق المفتوحة، وكذلك في مجال الموارد البشرية، حيث تتولى المنظمة، على سبيل المثال، مسؤولية إدارة عقود التأمين الصحي التي تغطي الموظفين والمتقاعدين من المنظمة والبرنامج والصندوق، وكذلك في المسائل المالية، حيث قامت المنظمة والبرنامج والصندوق مؤخرا ولأول مرة بإصدار عقد مشترك لشركة متخصصة تقوم بإجراء تقييم إكتواري للخصوم المتعلقة بالموظفين في كل منظمة. أما مجالات التعاون المستقبلي فيمكن أن تشمل إدارة الخزينة وإدارة النقدية في المواقع الميدانية وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المعيار الجديد المطلوب تطبيقه على مستوى الأمم المتحدة ابتداء من 1 يناير/ كانون الثاني 2010.

زاي– التطورات والاتجاهات المتعلقة بالموارد من خارج الميزانية

29– من المقرر في السنة المالية 2008–2009، أن تكون المنظمة قادرة على استكمال الاتجاهات الايجابية التي ظهرت في الفترتين الماليتين الأخيرتين وهي الزيادة المنتظمة في المساهمات من خارج الميزانية، مع توجيه حصص متساوية تقريبا للبرامج والأنشطة الإنمائية من ناحية، وعمليات الطوارئ وإعادة التأهيل من ناحية أخرى (من الواضح أن العمليات الأخيرة لها طبيعة متغيرة). وفي واقع الأمر فقد تحقق مستوى قياسي من الموافقات المالية في 2006 (290 مليون دولار أمريكي في صورة مساهمات طوعية دعما للبرامج الميدانية للمنظمة، وعمليات الطوارئ الخارجية). فقد قدمت مصادر مثل المفوضية الأوروبية، وأسبانيا، وهولندا، والنرويج، وبلجيكا، واليابان مساهمات كبيرة في نطاق منهجية البرنامج التعاوني الحكومي. وهناك بلدان أخرى مثل المملكة العربية السعودية، وفنزويلا، والبرازيل، والمكسيك تتبع منهجية حساب أمانة من طرف واحد للحصول على خبرة فنية معينة مع سداد التكاليف من مواردها

[8] *التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الأعمال الإدارية وأعمال التجهيز* JM 07.1/3.

الخاصة. أما نسبة الموافقات بين هاتين المنهجيتين الأساسيتين للتمويل فهي 66 في المائة للبرنامج التعاوني الحكومي و 34 في المائة لحساب الأمانة من طرف واحد.

30- تقدر الآن تكلفة البرنامج الميداني لعام 2007 "الجاهز للتنفيذ" بنحو 300 مليون دولار أمريكي، (باستثناء حالات الطوارئ). وإذا ما تحقق هذا بالفعل ستكون الموافقات الإجمالية المتعلقة بالمساهمات من خارج الميزانية للفترة المالية 2006-2007 هي الأعلى في تاريخ المنظمة.

31- ساهمت اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية، مثل الاتفاقيات المبرمة مع هولندا، والنرويج، والمفوضية الأوروبية في تحقيق هذه الزيادة، وعلى وجه العموم، تقدم الموارد الكبيرة من خارج الميزانية العون الآن لأنشطة المنظمة على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية. كما يعتزم استخدامها من أجل تطوير وتنشيط نهج مماثلة في المفاوضات مع جهات مانحة أخرى بحيث توجه موارد من خارج الميزانية من خلال إطار مردود التكلفة واستراتيجي يمكن أن يندمج بصورة أفضل مع البرنامج العادي للمنظمة.

32- لحين صدور توصيات نهائية من التقييم الخارجي المستقل تتعلق بمجموعة البرامج العادية- الميدانية يجرى التفكير في إجراءات أخرى لإقامة استراتيجية لحشد الموارد، إلى جانب عرض أكثر شمولا لبرنامج عمل المنظمة الممول من موارد من خارج الميزانية وذلك في التقارير التي تصدر مستقبلا بشأن برنامج العمل والميزانية.

حاء- التغييرات في جدول المساهمات

33- يستذكر أن المنظمة تتبع جدول اشتراكات الأمم المتحدة مع تعديلات طفيفة عليه بالنسبة للأعضاء. لذلك يؤخذ جدول مساهمات المنظمة للسنة المالية 2008-2009 من جدول اشتراكات الأمم المتحدة عن الثلاث سنوات والمتعلق بالفترة 2007-2009، والذي يقوم أساسا على تقديرات الدخل القومي الإجمالي لكل بلد من البلدان بعد مواءمته مع الدين الخارجي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وفي حين يمكن أن تطرأ تغييرات دورية على النسب المئوية على مستوى كل بلد من البلدان، فإن الأثر العام لإدراج الاتحاد الروسي لأول مرة في جدول اشتراكات المنظمة سيؤدي إلى تخفيض طفيف في اشتراكات كثير من الدول الأعضاء الأخرى (الأعضاء الذين يتم تقييمهم على أساس أعلى أو أدنى نسبة لن تطرأ تغييرات على اشتراكاتهم لأنهم يخضعون لنسبة التقييم القصوى والدنيا). ويوضح الجدول المقترح للفترة المالية 2008-2009[9] انخفاض نسبة الاشتراك لبعض البلدان، مثل المساهم الثاني، اليابان (انخفاض بنسبة 15.9 في المائة) والبرازيل (انخفاض بنسبة 43.4 في المائة). وعلى الجانب الآخر، زادت نسب الفترة 2008-2009 بالنسبة لاستراليا، والصين، والمكسيك، وجمهورية كوريا، وأسبانيا بأكثر من 10 في المائة عن السنة السابقة في جدول 2006-2007[10].

[9] الوثيقة FC 118/10 وكما ورد في الوثيقة CL 132/14

[10] تستبعد قائمة التغييرات الرئيسية الأعضاء الذين تقل النسب الحالية لاشتراكاتهم عن 1 في المائة.

ثانيا– الأساس الذي تقوم عليه المقترحات في الفترة المالية 2008–2009

ألف– التحديات والاتجاهات الخارجية الأساسية

34– جاء تحديد الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة التزام جديد من المجتمع الدولي بالتصدي، بطريقة شاملة، للقضايا الأساسية المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية هو القضاء على الفقر المدقع والجوع مع تخفيض من يعانون من الجوع إلى النصف بحلول 2015. وقد أصبحت الأهداف، التي أعادت القمة العالمية لعام 2005 التأكيد عليها، القوة الدافعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، نحو الاستئصال الدائم للجوع البشري، واستخدام الموارد الطبيعية بصورة أكثر استدامة وهو ما يتمشى مع الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية وهو كفالة الاستدامة البيئية.

35– بيد أن التقدم الذي أحرز حتى الآن صوب تحقيق أهداف الحد من الجوع والفقر جاء مختلطا. ففي حين تمضي أجزاء من العالم في طريق تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (شرق آسيا) أو حققت بالفعل هذه الغاية (الصين)، توجد أجزاء أخرى تتعرض لمخاطر شديدة جراء الإخفاق في وقف انتشار الجوع والفقر بحلول 2015 (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). ولا تزال هناك اختلافات فيما بين الأقاليم حتى في البلدان والأقاليم التي تظهر تقدما شاملا نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك يزيد انتشار "الجوع الخفي" الناشئ عن نقص الحديد، واليود، والزنك، وفيتامين أ في الغذاء. ويؤدي عدم إحراز تقدم بشأن هدف الجوع إلى عرقلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى، وبخاصة تخفيض الفقر. وهناك ارتباط وثيق بين ارتفاع مستويات الوفيات بين الأطفال والأمهات وانخفاض نسب الانتظام في الدراسة في البلدان النامية وبين انتشار الجوع وسوء التغذية. ولا يزال من الضروري بذل جهود متسقة لتخفيض الجوع والفقر إلى النسب المطلوبة.

36– يبرز الكفاح ضد الجوع أنشطة كثيرة في برنامج عمل المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيظل برنامج العمل يأخذ في الاعتبار اتجاهات عالمية أخرى مثل التكامل الاقتصادي السريع بين البلدان (من حيث البضائع، ورأس المال، وتدفقات العمالة عبر الحدود)، والتغيرات التكنولوجية بما في ذلك نشر المعلومات وأدوات الاتصالات، وزيادة انتقال السكان إلى المناطق الحضرية وما يصاحب ذلك من زيادة الدخول في كثير من الأقاليم وظهور تكنولوجيات في مجال الأغذية والزراعة. ويؤدي التحول في نظم الأغذية الذي يحدث على كافة المستويات إلى زيادة الطلب على جودة الأغذية وسلامتها، كما يولّد طلبا على تكنولوجيات الإنتاج التي تكفل الاستدامة البيئية. كما أن لانتشار السلاسل الغذائية والصناعات الغذائية تأثيرات على الأسواق المحلية والوطنية وهي تخلق آليات مؤسسية جديدة ترعى العلاقات بين المنتج والمجهز أو البائع بالتجزئة. وتظل السبل المعيشية لهؤلاء المنتجين والمجموعات الريفية ممن لا يمتلكون الأصول الرأسمالية الطبيعية والمالية والبشرية الملائمة محور الاهتمام الرئيسي لسياسات السلطات الحكومية والجهات الإنمائية غير الحكومية.

37- في الوقت ذاته، يشهد العالم ضغوطا شديدة وتنافسية على الأراضي وموارد المياه وكذلك على التنوع الإحيائي، مثل الاحتياجات الحضرية والطاقة الحيوية وما يصاحب ذلك من تهديدات خطيرة تتعرض لها قاعدة الموارد الطبيعية مثل التهديدات الناشئة عن فقدان الغابات وتدهور التربة، وزيادة طاقة الصيد والطلب على الأسماك مما يؤدي إلى الإفراط في استغلال موارد مصايد الأسماك.

38- سوف تشكل آثار تغير المناخ على امتداد العقود القادمة ضغوطا على الاقتصادات العالمية كما تهدد سبل معيشة كثير من الناس. وتساهم الزراعة في تغير المناخ عن طريق انبعاث غازات الاحتباس الحراري، كما تتأثر الزراعة سلبيا من جراء ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب زيادة التغيرات المناخية (مثل زيادة الفيضانات وحالات الجفاف والأنماط المتغيرة للتهطل). كما يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على الزراعة، ولاسيما في الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة. وسوف تزداد ندرة المياه الأمر الذي يشكل تهديدا للزراعة وبخاصة في أقل البلدان نموا. ويشكل تغير المناخ خطورة على التنوع الحيوي كما يمكن أن يغير من أسلوب انتشار الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية. لذلك يمكن أن يؤدي تغير المناخ وما يرتبط به من أحداث مناخية مفرطة إلى تفاقم هشاشة السكان الذين يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي. ومن ثم ينبغي أن تعامل قضية التخفيف من حدة التغيرات المناخية والتكيف معها بطريقة شاملة من خلال استراتيجيات متكاملة.

39- ويمكن تحويل هذه العوامل الخارجية المتعددة إلى توقعات قوية لدى جميع الأعضاء بضرورة استمرار المشاركة الفعّالة من جانب المنظمة في: البضائع العامة مثل القواعد الدولية، والمعايير، والاتفاقيات، وتقديم المساعدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والقواعد المقبولة عموما المتعلقة بسلامة الأغذية، وتقديم الدعم للجهود الدولية والقطرية المعنية بالآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود، والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية وكذلك التي من صنع الإنسان.

40- هناك أيضا تغيرات كبيرة تؤثر على سياق التعاون الإنمائي الذي تعمل فيه المنظمة. وتحتاج المنظمة إلى مواصلة التكيف مع هذه التغيرات، والبناء فوق الإصلاحات الحديثة وبما يتمشى مع الإصلاحات الأوسع في الأمم المتحدة. ويمكن إبراز النقاط التالية: منهجيات جديدة للتمويل، والمساهمات المتوقعة الأكثر وضوحا من جانب المؤسسات متعددة الأطراف من أجل تحديد وتنفيذ خطط التنمية الوطنية، وزيادة المضي نحو الملكية القطرية، وبذل جهود قوية متسقة من أجل تنسيق المعونة والعمل على تناغمها وتنظيمها؛ وظهور مصادر جديدة للاستثمار وأشكال أخرى من المساعدة من المجتمع المدني، والمؤسسات، والقطاع الخاص، والتأكيد على ضرورة المحاسبة على النتائج.

باء– التوجهات الرئيسية على المستويين العالمي والإقليمي

استمرار التمسك بالأهداف العالمية والتوقعات العامة للأعضاء

41– حدد الإطار الاستراتيجي للفترة 2000–2015 الذي وافق عليه مؤتمر المنظمة في 1999 ثلاثة أهداف عالمية مترابطة يجب أن تساعد المنظمة الأعضاء على تحقيقها:

- أن يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية، لضمان خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية المزمن إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز عام 2015.
- المساهمة المتواصلة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات، في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وفي رفاهية الناس أجمعين.
- صيانة الموارد الطبيعية وتحسينها واستخدامها، بما في ذلك الأراضي والمياه والغابات ومصايد الأسماك والموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

42– لا تزال هذه الأهداف العالمية، إلى جانب الأهداف الإنمائية للألفية المسلم بها دوليا، ولاسيما الهدفين الأول والسابع هي التي تقود عملية تصميم برامج المنظمة، وكياناتها الفرعية.

43– تحرص صياغة برنامج العمل على مسايرة التوقعات العامة للأعضاء من حيث:

- التركيز الواضح على المجالات التي تتمتع بميزة نسبية، ولاسيما من خلال الاستهداف القوي للبرامج والمستفيدين والتمسك بالأولويات المسلم بها تماما.
- زيادة ترابط الكيانات البرامجية للمنظمة عن طريق تعظيم "حلقة المعلومات المرتجعة" التي تربط بين العمل التحليلي العالمي والخبرة المكتسبة من التطبيق المحلي.
- إتاحة الخبرة بحيث تكون أقرب ما يكون إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى المساعدة، مع تحقيق الاستفادة القصوى من التحالفات، والشراكات، والبرامج المشتركة مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، لاسيما على المستوى القطري.
- توجيه الاهتمام اللائق إلى تدابير الإصلاح الإداري والكفاءة مع الاستفادة من التجارب الناجحة في أماكن أخرى.

مجالات مواضيعية مهمة

44- ينشأ عن السياق المذكور سلفا عدد من المجالات المواضيعية المهمة التي تشكل أساسا لتصميم معظم الكيانات في برنامج العمل. ويرد فيما يلي وصف موجز لهذه المجالات المواضيعية. كما ترد أيضا إيضاحات لأبعاد إقليمية محددة، إذا لزم الأمر.

- تحسين إنتاجية نظم الإنتاج التي يتبعها أصحاب الحيازات الصغيرة، لضمان تحقيق أثر مضاعف في المناطق الريفية وزيادة فرص توليد الدخول غير الزراعية والعمالة. وأفريقيا على سبيل المثال هي في أمس الحاجة إلى الدعم في مجال تنويع الخدمات الفعّالة وتقديمها إلى القطاع الريفي، أما في آسيا فينبغي أن يكون التركيز الأكبر على التخفيف من وطأة الفقر في النظم المعيشية القائمة على الأرز.
- تقديم الدعم العام الكافي (محليا ودوليا) للزراعة، إلى جانب إتاحة الاستثمارات من جميع المصادر، وفي نفس الوقت كفالة الاستخدام الفعّال لهذه الموارد في تحقيق النمو الزراعي والريفي.
- تقديم المساعدة في مجال السياسات والتخطيط بهدف الحفاظ على التكامل بين التجارة والسياسات الداخلية، وتلبية طلب المستهلك على الأغذية الآمنة والمغذية وتطبيق الاتفاقات الدولية تحت إشراف المنظمة مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والدستور الغذائي، وهذا يشمل تقديم المساهمات على المستوى القطري إلى أطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية والأمثلة الإقليمية البارزة في هذا المجال هي: الدعم الذي يقدم للبرنامج الشامل من أجل التنمية الزراعية في أفريقيا كجزء من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وفي إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي ترتبط المساعدات بأثر المفاوضات التجارية والاتفاقيات النهائية، وفي الإقليم الأوروبي وآسيا الوسطى تقدم المشورة للبلدان التي تقوم بإصلاحات ترمي إلى تلبية متطلبات التكامل الإقليمي أو ترتبط بعمليات الانتقال الصعبة إلى اقتصاد السوق.
- دور المناصرة الذي تقوم به المنظمة، بالاشتراك مع آخرين، حيثما يتناسب، من أجل إبراز قضايا الجوع والزراعة، وتحقيق الاستفادة الكاملة من الأدوات مثل المطبوعات الدورية الرئيسية (مثل حالة الأغذية والزراعة) والموقع الشبكي الشامل، والقيام بأنشطة لإذكاء الوعي مثل يوم الأغذية العالمي.
- تحفيز التعاون الدولي وتعزيز التدابير الفعّالة فيما يتعلق بإدارة الآفات والأمراض والوقاية منها، وهذا ينطبق على المشاركة طويلة الأمد من جانب المنظمة مثلما يحدث في حالة الجراد الصحراوي الذي يعتبر أمرا ذو أهمية كبيرة بالنسبة لأقاليم أفريقيا والشرق الأدنى، وكذلك بالنسبة للأمراض التي تشكل مخاطر جديدة نسبية مثل أنفلونزا الطيور والتي تعتبر أمرا ذو أهمية كبيرة لإقليم آسيا بالنظر إلى انتشار نظم إنتاج الدواجن على النطاق الصغير.
- تسهيل الحماية البيئية وصون الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة مستدامة، بما في ذلك من خلال الاتفاقيات الرئيسية مثل الاتفاقية الدولية للموارد الوراثية النباتية، واتفاقية روتردام بشأن المبيدات، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطط العمل المرتبطة بها.

- كفالة وجود نهج مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية: مثل الأراضي والمياه، ومصايد الأسماك والغابات. أما الأمثلة الإقليمية فتشمل ما يلي: في إقليم الشرق الأدنى، تقديم المساعدة من أجل برامج إدارة الموارد المائية وغرس الغابات وصون الأراضي، وفي إقليم آسيا تتخذ التدابير للحد من التعرض للكوارث.
- التصدي للشواغل الرئيسية الجديدة، على المستويين الدولي والقطري، بما في ذلك آثار التغيرات المناخية والتكيف معها والإمكانات الفعّالة للطاقة الحيوية وعلاقتها بالأمن الغذائي.
- التوجهان القطاعيان اللذان أكدت عليهما الإصلاحات في المنظمة ووافقت عليهما الأجهزة الرئاسية وهما بناء القدرات ودور المنظمة كمنظمة معارف، وعلى سبيل المثال ما يتحقق من خلال المركز العالمي للمعلومات الزراعية كإطار شامل لإدارة المعلومات، وتوسيع شبكات المعارف المواضيعية ونشر أفضل الممارسات. كما أن تقديم الدعم للنظم الأكثر كفاءة في جمع البيانات هو أمر يهم جميع المناطق الجغرافية وتزداد أهميته بصفة خاصة في أقاليم أفريقيا والشرق الأدنى.

الأعمال متعددة التخصصات

45- إلى جانب التوجهين الرئيسيين متعددا التخصصات بشأن بناء القدرات وإدارة المعارف اللذان تعمل الترتيبات الهيكلية الجديدة بالمقر الرئيسي على تسهيلهما، سيواصل برنامج العمل التصدي للقضايا الشاملة المشتركة بين القطاعات مثل تقديم الدعم للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتغير المناخ، ومكافحة التصحر، والنظم الايكولوجية الهشة، والوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها والتأهب لها. وسيستمر السعي في هذا الاتجاه من خلال الكيانات البرامجية المخصصة.

46- مع أنه يخرج عن نطاق الكيانات والبرامج المخصصة، هناك عمل مشترك آخر يتواصل في مجالات أخرى متعددة التخصصات، يضمن، حسبما يتناسب، تداخل المنظمة مع أدوات خارجية (مثل الاتفاقيات) أو أحداث مثل الآثار المترتبة على متلازمة نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والإدارة المتكاملة للتنوع الحيوي، والأمن الحيوي للزراعة وإنتاج الأغذية، وتطبيقات التكنولوجيا الحيوية (مع القسم المشترك بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية)، والطاقة الحيوية.

47- يمكن تحسين جميع الأنشطة الشاملة في 2008–2009 عن طريق زيادة الحوافز المالية وحوافز الموارد البشرية لتسهيل التعاون والعمل الجماعي.

تحقيق الوفورات وزيادة الكفاءة في الإدارة

48- تتمثل إحدى الإصلاحات الأساسية المقدمة من المدير العام في تحسين عمليات الإدارة وإجراءاتها، بهدف تعظيم مكاسب الأداء مع مراعاة الكفاءة والتكلفة المردودية، بما في ذلك تبسيط وتفويض سلطة اتخاذ القرار ولاسيما

للمكاتب التي تطبق نظام اللامركزية. وهذا مرهون بتوافر المعلومات المناسبة ونظم دعم القرار وتوفير التدريب المسبق للموظفين المفوضين.

49- يوفر تنفيذ نظام إدارة الموارد البشرية في مارس/ أيار 2007 أساسا لإصلاحات أخرى في أنشطة مزاولة الأعمال، بما في ذلك مباشرة الأعمال الإدارية عن بعد[11]. ويجري تطوير السجلات الإلكترونية للموظفين والتجهيز الإلكتروني بغية تحقيق فوائد قصوى من النظام الجديد. وفي خلال 2007 و 2008 ستقوم المنظمة إذا توافرت الموارد بتوزيع نموذج لإدارة الموارد البشرية- وهو ترتيب جديد لإدارة عمليات الموارد البشرية وتقديم الدعم للمدراء في المسائل المتعلقة بالموارد البشرية من شأنه تحسين الجودة الشاملة وزيادة كفاءة الموارد البشرية وفي ذات الوقت تحقيق وفورات في التكاليف. ويشمل نموذج إدارة الموارد البشرية تجميع عملية مجزأة للموارد البشرية، وترشيد الخدمات التي تقدمها الموارد البشرية حتى يتسنى تحقيق مكاسب من وراء الكفاءة، وتوسيع تغطية نظام الموارد البشرية لتشمل النطاق الكامل لخدمات الموارد البشرية (مثل إدارة الأداء، وتخطيط المواد البشرية، وإنشاء نظم للموارد البشرية قائمة على الكفاءة)، وإنشاء نقطة اتصال واحدة للعملاء، وتحويل الموارد من عمليات ذات قيمة مضافة قليلة إلى مهام استشارية تتعلق بالسياسات ذات قيمة مضافة عالية.

50- هناك فرص أخرى يجب استطلاعها في الناحية المالية لتحقيق الوفورات وزيادة الكفاءة في الإدارة بغض النظر عن كفاية الأموال المتاحة، مثل استخدام مرافق الخدمة الذاتية وإتباع الأساليب الالكترونية في النظم المالية الشاملة.وخلال 2007، يتوقع قسم المالية تنفيذ هيكل مصرفي جديد بالمقر الرئيسي يعمل على تحقيق وفورات في التكاليف وذلك بتركيز المعاملات في مصرف واحد، وزيادة تطبيق النظام الآلي في العمليات المصرفية والتخلص التدريجي من أساليب الدفع اليدوية.

51- فيما يتعلق بخدمات البنية الأساسية، أمكن تخفيض تكاليف المرافق العامة عن طريق طرح عطاء مشترك مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد أتاح هذا الإجراء شراء الكهرباء من السوق الحرة، مما أتاح خفضا اسميا بنسبة 15 في المائة والذي لا يمكن للأسف ترجمته إلى وفورات صافية، نظرا لأن تكاليف المرافق العامة زادت خلال نفس الفترة. ويجري الآن تقييم تدابير أخرى في مجال ترشيد الطاقة إلى جانب تدابير بيئية أخرى.

52- تجري أيضا دراسة إنشاء نظام تسجيل مركزي، بما يتيح إمكانية الاستخدام الأفضل للموارد البشرية واقتصادات النطاق. ويمكن تحقيق جوانب أخرى للكفاءة مع التطور التكنولوجي لنظام الإدارة الرقمية للسجلات واستخدام آلات البحث. كما يجري اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيض تكاليف التخزين الخارجي للمواد المطبوعة إلى الحد الأدنى.

[11] FC 118/18

جيم- الاختلالات المالية التي تواجه المنظمة

53- يولي موجز برنامج العمل والميزانية اهتماما خاصا بالمسائل المالية، بهدف تلبية توقعات الأعضاء بوضع خطة مالية شاملة للفترة المالية القادمة. أما الاحتياجات اللازمة للفترة المالية 2008–2009 فيجب أن تراعي، الموارد المطلوبة لتنفيذ برنامج عمل الفترة المالية القادمة من ناحية. كما يجب أن تراعي عدم كفاية احتياطيات المنظمة وإتاحة التمويل اللازم لخصوم معينة طويلة الأجل من ناحية أخرى.

54- فيما يتعلق بميزانية البرنامج للفترة 2008–2009، توضح التقديرات الواردة في هذه الوثيقة الأثر الكامل للقرارات المتعلقة بالإصلاح في المنظمة التي اتخذتها الأجهزة الرئاسية حتى الآن، لاسيما القرارات الأخيرة التي اتخذها المجلس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006 على تلك الفترة المالية. ومن منظور برامجي فإن نقطة البداية هي توزيع الموارد بحسب الأبواب والبرامج كما هو موضح في الملحق 3، .والذي يشتمل على تغييرات طفيفة في نظام توزيع موارد برنامج العمل والميزانية المنقح للفترة 2006–2007. وقد تم تحديد مستوى لميزانية "الإدامة" في برنامج العمل والميزانية هذا. وقد روعي عند وضعه إتاحة الموارد اللازمة من أجل مواصلة برنامج العمل والميزانية الحالي خلال الفترة المالية 2008–2009، بدءا بصافي المخصصات المعتمدة للفترة 2006–2007 وهي 765.7 مليون دولار أمريكي مع إضافة الزيادات في التكاليف من أجل الحفاظ على القوة الشرائية والموارد اللازمة للاحتياجات الإضافية التي تم إبلاغ الأعضاء بها أو وافقوا عليها في 2006–2007 بحيث يتم تنفيذها في 2008–2009. وتشمل الفترة المالية الأخيرة ما يلي:

- الطلب المقدم من الاتحاد الروسي لإدخال اللغة الروسية كلغة من لغات المنظمة[12]؛
- تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تمشيا مع القرارات التي اتخذت بمنظومة الأمم المتحدة، وموافقة مجلس المنظمة عليها[13].

55- وبناء على ذلك يقدم القسم الثالث، من الوثيقة عرضا موجزا للمسائل المالية والمتعلقة بالميزانية للفترة 2006–2007، ويبحث الاحتياجات للفترة المالية التالية كما يطرح مقترحات أولية للفترة 2008–2009.

دال- الفجوات الحرجة في الموارد والكامنة في ميزانية "الإدامة"

56- في ظل ميزانية "الإدامة" لم يتم تحديد أنشطة برامجية جديدة أو إضافية، كما لم يتم تحديد الاحتياجات المتصلة بالموارد. إلا أنه ورد ذكر بعض مجالات التمويل الجزئي الموجودة داخل البرامج الحالية تسهيلا للمناقشة.

[12] تتصدى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية للجوانب القانونية لهذا الموضوع. وستقوم بعرض تقرير بذلك على المجلس (CL 132/5)

[13] يعرض على الدورة الحالية للجنة المالية تقرير مرحلي بشأن هذا الموضوع مع تقدير لنطاق تكاليف التنفيذ الوثيقة (FC 118/12)

57- على الرغم من الجهود التي بذلت لحماية عدد من مجالات الأولوية المسلم بها تماما من جانب الأعضاء، سلمت لجنتا البرنامج والميزانية بأن برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2006–2007 والذي يجري تنفيذه الآن ينطوي على فجوات حرجة في الموارد، نظرا لأن مستوى الميزانية الذي وافق عليه المؤتمر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2005 لم يسمح بالتصدي لها بطريقة مرضية. وقد اشتملت المقترحات الإضافية المقدمة إلى المجلس في دورته الأخيرة[14]. على قدر محدود للغاية من التدابير التحسينية- في نطاق القيود الشاملة للموارد- التي تتصدى لهذه الفجوات (بالنسبة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والضوابط المالية الداخلية، والتفتيش). وفي ظل ميزانية "الإدامة" المقترحة للفترة 2008–2009 لم يتم تغطية الفجوات الباقية للموارد.

58- أعربت لجنة البرنامج[15] ، على وجه الخصوص، عن قلقها لأن بعض مجالات الأولوية العالية وهي الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، وسلامة الأغذية، وإدارة المياه الزراعية، والنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، وتقديم الدعم من أجل تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وقاعدة البيانات الإحصائية المدمجة، قد لا يتاح لها تمويل بالمستوى الذي يضمن التحقيق الكامل للنتائج المتوقعة. ويحدث هذا على الرغم من الجهود التي بذلت طوال الفترة المالية الماضية، من أجل، وعلى سبيل المثال، زيادة نسبة الموارد في الميزانية الحقيقية المخفضة المتعلقة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (75 في المائة زيادة منذ 2002–2003) والدستور الغذائي (67 في المائة زيادة منذ 2002–2003)، وكذلك تخصيص أموال للأمانة الجديدة للاتفاقية الدولية للموارد الوراثية النباتية في 2006–2007 . وفي هذه الأمثلة قامت الأجهزة التي تشرف على هذه الاتفاقيات والمعاهدات، بطريقة متعقلة، بوضع خطط عمل تفصيلية حددت فيها الاحتياجات من الموارد ونطاق عمل آليات التمويل. ولم يتسن توفير حصة المنظمة بالكامل في ظل ميزانية "الإدامة" مما يسبب ضغوطا على العمل الهام في هذه المجالات من مجالات الأولوية.

59- أكدت لجنة المالية على أهمية وضع ضوابط داخلية مناسبة داخل المنظمة وأشارت إلى الأثر العكسي المحتمل لمخصصات الميزانية في برنامج العمل والميزانية المنقح للفترة 2006–2007[16]. ورحبت بزيادة الموارد للوحدات المعنية في المقترحات التي عرضت على المجلس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، ولكنها أكدت على ضرورة توفير التمويل الكافي[17] لقسم إدارة الموارد البشرية إذ أن القسم لن يتمكن عند المستوى الحالي للتمويل من القيام على الوجه الأكمل بتنفيذ التخطيط المحسن للموارد البشرية، وعمليات التعيين، وتطوير الكفاءة وإدارة الأداء طبقا لما يدعو إليه نموذج إدارة الموارد البشرية[18].

[14] الوثيقة CL 131/18 الفقرات من 197 الى 200

[15] الوثيقة CL 131/13 الفقرة 8

[16] الوثيقة CL 131/9 الفقرة 9

[17] الوثيقة CL 131/7 الفقرتان 58، 69

[18] ترد التفاصيل في الوثيقة FC 118/17

60- ظهرت أربع فجوات أخرى في الموارد هي:

- قامت المنظمة أيضا طوال الفترات المالية العديدة الماضية بتدعيم عملها متعدد التخصصات، وتم ذلك بصورة أولية من خلال مجالات الأولوية للعمل متعدد التخصصات[19] وذلك بتمويل متواضع حفاز، ويجرى ذلك الآن وبصورة متزايدة من خلال التخطيط المسبق متعدد التخصصات. بيد أن هذا العمل ظل دائما يموّل جزئيا وأصبح الوضع الآن حرجا نظرا لأن النهج متعددة التخصصات أصبحت الوسيلة الرئيسية للتصدي لمثل هذه القضايا الملحة مثل تغير المناخ والطاقة الحيوية. ويمكن أن تطرأ تحسينات على تنفيذ كافة هذه الأنشطة الشاملة في 2008-2009 عن طريق زيادة الحوافز المالية والحوافز من الموارد البشرية بغرض تسهيل التعاون والعمل الجماعي.
- لا يتوافر غير قدر جزئي حرج من التمويل للشبكة الحالية من المكاتب القطرية للمنظمة. وفي الواقع، فقد ثبت أن استمرار إتباع تدابير سد الثغرات في المكاتب القطرية للمنظمة مثل العمل عن قصد على عدم شغل الوظائف الثابتة لضمان استمرار التكاليف في حدود المخصص الذي تمت الموافقة عليه، ليس هو الأسلوب الصحيح لإدارة الشبكة.
- طبقا لما ورد في برنامج العمل والميزانية المنقح للفترة 2006-2007، لا تحظى إدارة مباني المنظمة بالقدر الكافي من التمويل مما يؤدي إلى إرجاء أعمال الإصلاح الضرورية والأعمال الأخرى التي ترمي إلى تحسين الأمان.
- لم يتم تحديد أي احتياجات مالية لتخفيض الاعتماد المفرط على الموارد من خارج الميزانية و/أو المساهمات التي تسدد لمرة واحدة في بعض المجالات البرامجية (مثل حيثما يجب أن تظهر المنظمة كمنتدى محايد).

61- وأخيرا، وفي غيبة أية إرشادات عن إعادة برمجة الأنشطة أو وسائل أخرى للتخلص من هذا النقص في الموارد، ولحين صدور توصيات نهائية عن التقييم الخارجي المستقل، وظهور ردود أفعال الأجهزة الرئاسية، تصنف هذه المجالات على أنها أنشطة فنية ممولة جزئيا، وذلك استنادا إلى أن ميزانية "الإدامة" ستستمر طوال الفترة 2008-2009. وعند هذه المرحلة لم تقم الأمانة بتقديم مقترحات نهائية وتفصيلية بشأن الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها حتى الآن، وذلك في الأبواب والبرامج ذات الصلة في برنامج العمل والميزانية.

ثالثا- المسائل المالية الأساسية والمتعلقة بالميزانية

62- تقوم الأمانة بانتظام بإحاطة الأعضاء بخطورة عجز الحساب العام للمنظمة، وحالة التدفقات النقدية، والتكاليف الممولة جزئيا والأصول غير الممولة، وذلك بغرض العمل على تحسين الوضع.

[19] مجالات الأولوية للعمل متعدد التخصصات.

63- وفي دورته الحادية والثلاثين بعد المائة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، أعرب المجلس عن قلقه الشديد تجاه الوضع المالي الذي يزداد سوءا بالمنظمة، والمبالغ الكبيرة من التكاليف غير الممولة، والأصول غير الممولة وغير المسجلة وزيادة عجز الحساب العام. كما لاحظ أيضا أن تدهور حالة التدفقات النقدية، الناشئ بصفة خاصة عن تأخير الأعضاء في سداد الاشتراكات، قد أصبح أمرا حرجا حيث تم استنفاد جميع الاحتياطيات، مما اضطر المنظمة إلى اللجوء للاقتراض الخارجي لفترة أطول مما كان يحدث في الماضي حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها. وقد وافق المجلس على طلب لجنة المالية بأن تقدم الأمانة اقتراحا ماليا مناسبا للفترة المالية 2008–2009 يهدف إلى إعادة العافية المالية والاستدامة طويلة الأجل للمنظمة.

64- من خلال عرض اقتراح مالي شامل للفترة 2008–2009 يهدف إلى إعادة العافية المالية والاستدامة طويلة الأجل للمنظمة يقدم هذا القسم في المقام الأول الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الفترة المالية القادمة لاسيما في ضوء تصاعد تكلفة وحدات المدخلات، ثم يتناول على الجانب الآخر الاحتياجات اللازمة لإعادة العافية المالية للمنظمة وإصلاح وضع السيولة والاحتياطيات.

65- يمكن التصدي للقضايا المالية التي تواجه المنظمة في 2008–2009 باتباع فكرتين واضحتين يجري بلورتهما وتحديدهما أدناه:

احتياجات إضافية لتنفيذ برنامج عمل 2008–2009

- وهذا يشمل في المرحلة الأولى توفير احتياجات تتجاوز المستوى الحالي الاسمي للميزانية بغرض الحفاظ على قوة شرائية متكافئة مع فترة 2006–2007، أي تعويض الزيادات المتوقعة في التكاليف وتبلغ الاحتياجات الإضافية التقديرية للفترة 2008–2009 مبلغ 100.9 مليون دولار أمريكي.
- يشمل الجزء الثاني احتياجات الميزانية الإضافية التي ظهرت في 2006–2007 وتم الإبلاغ عنها أو وافق الأعضاء على تنفيذها في 2008–2009 دون توافر التمويل المقابل لها، والتي تقدر بأنها تبلغ 23.9 مليون دولار أمريكي.

احتياجات تتعلق بالعافية المالية، ووضع السيولة والاحتياطيات

- وهذه الاحتياجات يمكن أن تكون متكررة أو تسدد لمرة واحدة وتهدف على الأقل إلى تثبيت عجز الحساب الجاري عن طريق التصدي للخصوم غير الممولة وزيادة شبكات الأمان (الاحتياطيات) لتجنب حدوث نقص في السيولة. وتتراوح هذه الاعتمادات الإضافية للفترة 2008–2009 تحت هذا العنوان بين 70.9 مليون دولار أمريكي إلى 133.8 مليون دولار أمريكي.

ألف- الاحتياجات المالية الإضافية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل 2008-2009

66- يحدد هذا القسم الاحتياجات اللازمة من أجل تمويل برنامج العمل كاملا، في ظل ميزانية "الإدامة". ويمكن تعريف ميزانية "الإدامة" بأنه مستوى الميزانية الذي يحافظ على القوة الشرائية عن طريق تحديث تكاليف الوحدة من خلال تقدير الزيادة في التكاليف وإتاحة الموارد اللازمة للنفقات التي تم الإبلاغ عنها أو وافق الأعضاء في 2006-2007 على تنفيذها في 2008-2009.

الزيادة المتوقعة في التكاليف

المنهجية والسياق

67- تتبع منهجية احتساب الزيادة في التكاليف في 2008-2008 ذات النهج المتبع في الفترة المالية السابقة وهو النهج الذي تم الموافقة عليه من جانب لجنة المالية، والمجلس، والمؤتمر.

68- تستند تقديرات الزيادة في التكاليف الواردة في موجز برنامج العمل والميزانية إلى التعديلات الفعلية في التكاليف والتي طرأت في السنة الأولى من الفترة المالية الحالية وتوقعات التكاليف في أفق التخطيط. وتنقسم التعديلات المالية للفترة 2008-2009 إلى عنصرين هما رصد الاعتمادات لفترة السنتين القادمتين والتضخم.

69- يشمل رصد الاعتماد المالية لفترة السنتين ما لذلك من أثر كامل خلال الفترة المالية على الزيادات في التكاليف التي طرأت أو ستطرأ خلال الفترة المالية الحالية، والتي سيتم تحملها طوال فترة الـ 24 شهرا في الفترة المالية 2008-2009. وعلى هذا النحو فإن رصد الاعتمادات لفترة السنتين يعكس الأثر المالي للأحداث التي تكون قد وقعت بالفعل قبل تنفيذ ميزانية 2008-2009. أما الآثار المالية لرصد الاعتمادات المالية لفترة السنتين فهي أمر حسابي واقع بالضرورة وليس تخمينا أو تخطيطا طويل المدى.

70- يمثل التضخم أثر التكاليف في 2008-2009 الناشئة عن تلك التعديلات المتوقع أن تحدث في أوقات مختلفة في الفترة المالية التالية. ولضمان الإدارة المالية الحكيمة والتحقق المستقل فإنه يستعان بالتوقعات الخارجية الصادرة عن وحدة استخبارات الايكونومست والبيانات التي تنشرها أجهزة رسمية مثل لجنة الخدمة المدنية الدولية. ويتبع نهج متحفظ عند إعداد تقديرات التضخم لعام 2008-2009 ونورد فيما بمزيد من التفصيل الافتراضات المتعلقة بالتخطيط.

نظرة عامة على الزيادات في التكاليف

71- تقدر الاحتياجات الإضافية لزيادات التكاليف بنحو 100.9 مليون دولار أمريكي للفترة المالية 2008-2009 للحفاظ على ذات القوة الشرائية السائدة في 2006-2007، حسبما يرد بالإيجاز في الجدول 3. وهذا يعادل زيادة في

التكاليف خلال فترة السنتين بنسبة 13.2 في المائة من الميزانية الصافية (ويعادل زيادة سنوية بنسبة 8.5 في المائة) أو 11.7 في المائة من برنامج العمل، وهي نسبة تزيد عن الفترة المالية السابقة.

الجدول 1: موجز لزيادات التكاليف عند المستوى الأساسي لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 (بسعر منقضي بملايين الدولارات الأمريكية)

	برنامج العمل والميزانية 2008-2009 أساس البرنامج طبقا لتكاليف 2006-2007	رصد الاعتمادات المالية لفترة السنتين 2006-2007	التضخم	مجموع زيادات التكاليف في 2008-2009	الأساس طبقا لتكاليف 2008-2009
خدمات العاملين	**571.9**	71.0	21.6	**92.5**	664.4
البضائع والخدمات	309.0	0	10.4	10.4	319.3
برنامج العمل	**880.8**	71.0	31.9	**102.9**	983.7
الدخل بالسالب	(115.1)	(1.7)	(0.4)	(2.0)	(117.2)
صافي الميزانية والاحتياجات الإضافية	**765.7**	69.3	31.5	**100.9**	866.6

72- ترد فيما بعد في الملحق 1 إيضاحات لمعظم الزيادات الأساسية في التكاليف والافتراضات الأساسية طبقا لعناوين التكاليف الأساسية.

73- تبلغ قيمة خدمات العاملين التي تشمل جميع مرتبات الموظفين والعلاوات والمزايا، مبلغ 92.5 مليون دولار أمريكي (92 في المائة) من مجموع الزيادات في التكاليف للفترة 2008-2009. وهذا يعادل نسبة 16.2 في المائة مقارنة بالفترة المالية 2006-2007، كما هو موضح بالجدول السابق، ويمكن تقسيمها فرعيا إلى 71 مليون دولار أمريكي تبعا لرصد الاعتمادات المالية لفترة السنتين و 21.5 مليون دولار أمريكي للتضخم.

74- جاء مبلغ 71 مليون دولار أمريكي المرصود تحت بند رصيد الاعتمادات المالية لفترة السنتين نتيجة لارتفاع تكاليف خدمات العاملين في الفترة المالية وتوزيعها على فترة الإنفاق في ميزانية 2008-2009 التي تمتد لفترة 24 شهرا كاملة. أما المجالات التي تشهد فيها الفترة المالية الحالية تصاعدا كبيرا في تكاليف وحدة تكاليف الموظفين مقارنة بالمخصصات المدرجة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 فقد تم إبلاغها إلى الأجهزة الرئاسية[20] التي قامت باستعراضها وهي:

- زيادة في تكلفة الخدمة الحالية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، بغرض تغطية التكاليف الفعلية المحددة على أساس أحدث تقييم اكتواري.

[20] أنظر الفقرات من 13 الى 17 والفقرة 31 الوثيقة .FC 118/2 تقرير سنوي عن برنامج أداء الميزانية وعمليات النقل بين بنود الميزانية في 2006-2007

- زيادة في مرتبات الخدمات العامة لموظفي المقر الرئيسي بنسبة 12.16 في المائة والتي وافق عليها المجلس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006 وأوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية.
- زيادة في مرتبات المهنيين والمعاشات وبعض البدلات إلى جانب الأثر الناشئ عن انخفاض الدولار الأمريكي أمام العملات المحلية في المكاتب التي تعمل بنظام اللامركزية.

75- أما تقديرات التضخم تحت بند خدمات العاملين (21.5 مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل 3.8 في المائة خلال الفترة المالية أو 2.5 في المائة سنويا) والبضائع والخدمات (10.4 مليون دولار أمريكي والتي تعادل 3.2 في المائة خلال السنة المالية أو 2.1 في المائة سنويا). فهي تتمشى مع البيانات التي نشرتها الأجهزة الخارجية.

عامل انقضاء الوقت

76- يتم تحمل تكاليف الموظفين بنسب مالية لا يدخل فيها عامل انقضاء الوقت، وهي تمثل المتوسط التقديري للتكلفة الفعلية لأجور الموظفين، إلا أن اعتمادات الميزانية ذات الصلة تحتسب بعد تطبيق عامل انقضاء الوقت. ويشمل عامل انقضاء الوقت إجراء خفض شامل في التكلفة التقديرية للوظائف الثابتة وذلك ومن الناحية الإحصائية، على أساس أن بعض الوظائف تكون شاغرة لبعض الوقت نتيجة لدوران الموظفين (مثل التقاعد، والاستقالة، والوفاة). وقد بدأ تطبيق منهجية عامل انقضاء الوقت التي وافق عليها المجس في دورته السابعة بعد المائة على ميزانية 1996–1997 وكذلك على جميع الميزانيات التالية، وهي تستخدم لفترة 2008–2009.

77- وكما حدث في برنامج العمل والميزانية للفترة 2006–2007 يتواصل تطبيق تخفيض مالي شامل بنسبة 2.83 في المائة و 1.75 في المائة في تكاليف الموظفين المهنيين وموظفي الخدمات العامة على التوالي ليصل إلى تقديرات ميزانية 2008–2009. أما التخفيض في المبلغ المرصود بناء على تطبيق النسب القياسية لعامل انقضاء الوقت فتبلغ نحو 17 مليون دولار أمريكي

78- في الفترات المالية العديدة الماضية، وبسبب التخفيضات المالية الكبيرة بالأرقام الحقيقية،أدى إعداد الميزانية استنادا إلى النسب القياسية المنقضية إلى ظهور تكاليف غير ممولة. وفي كثير من الحالات كان من الضروري تمويل الفرق بين النسبة المنقضية والنسبة غير المنقضية للوظائف المشغولة مركزيا عن طريق إعادة برمجة موارد من مجالات أخرى، لأن كثيرا من وحدات المنظمة لا تتمكن من "استيعاب" عامل انقضاء الوقت لذلك فهي تحتاج إلى موارد بالإضافة إلى ميزانياتها الموضوعة. وهذا قد يحدث، على سبيل المثال، في البرامج ذات الأولوية العالية التي تحتاج إلى المجموعة الكاملة من الموظفين الثابتين طوال الفترة المالية (وفي حالة وجود وظائف شاغرة يتم اللجوء إلى الترتيبات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين) أو في الوحدات التي لا يوجد بها دوران للموظفين خلال الفترة المالية.

79- في الظروف الحالية للميزانية حيث يشعر الأعضاء بالقلق إزاء "الوضع الحرج" للمنظمة في عدد من المجالات الرئيسية، فإن منهجية عامل انقضاء الوقت يمكن اعتبارها تصغير متعمد للتكلفة الحقيقية لتنفيذ البرنامج، وما يمثله ذلك من مخاطرة تتمثل في تقديم وعد بأكثر مما يمكن تنفيذه من خلال الموارد المتاحة. وفي واقع الأمر، فإن استبعاد أسلوب عامل انقضاء الوقت يؤدي إلى إضافة 17 مليون دولار أمريكي إلى الميزانية في 2008–2009.

الاحتياجات الإضافية في الميزانية

80- نشأت احتياجات إضافية في ميزانية 2006–2007 وقد تم إبلاغها إلى الأعضاء ووافقوا على تنفيذها في 2008–2009، .دون أن يتوافر لها تمويل مقابل، وتقدر هذه الاحتياجات 23.9 مليون دولار أمريكي وتتعلق بثلاثة احتياجات أساسية.

ميزانية الاستثمار– الفصل 8

81- تمكنت المنظمة لأول مرة في الفترة المالية 2006–2007 من القيام باستثمارات رأسمالية بطريقة مخططة من خلال مرفق الإنفاق الرأسمالي الممول بمبلغ 10.1 مليون دولار أمريكي من موارد لم يتم إنفاقها في مصروفات تدفع لمرة واحدة ومرحلة من ميزانية 2004–2005، ومبلغ 4.7 مليون دولار أمريكي من اعتمادات ميزانية 2006–2007. بيد أنه، خلال التنفيذ، كان من الضروري إرجاء بعض الأنشطة، مثل الاستثمار في نظام جديد للسفر ليكون مكملا لتمويل مشروع إدارة الموارد البشرية. كما كان من الضروري أيضا استهلال عمل تحضيري في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وإجمالا، تم إرجاء استثمارات تزيد قليلا عن مليون دولار أمريكي من الفترة المالية 2006–2007 وستنقل إلى ميزانية 2008– 2009، كما أن هناك احتياج لمبلغ مليون دولار أمريكي آخر في 2008–2009 من أجل تكاليف التطوير المتعلقة بنظام إدارة الموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع الخطة المتوسطة الأجل 2006–2011 أن يبلغ إجمالي المصروفات الرأسمالية 7.2 مليون دولار أمريكي في 2008–2009 لتحديث خدمات الهاتف والبيانات المشتركة.

82- بالإضافة إلى المشروعات الرأسمالية التي سبق تحديدها، من المقرر تنفيذ مشروع استثماري رئيسي جديد وهو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المنظمة. وقد تم وضع ميزانية رأسمالية تقديرية قدرها 5.8 مليون دولار أمريكي لهذا الغرض في 2008–2009. ويمكن العثور على التفاصيل المتعلقة بهذا المشروع وتكاليفه في الوثيقة FC 118/12 تقرير مرحلي بشأن إتباع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهناك أيضا مبلغ مطلوب قدره 3.4 مليون دولار أمريكي لمشروعات أخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك الارتقاء الفني بالنظم بما يمكنها من التكيف مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

83- لذلك فإنه يلزم، إجمالا، وجود ميزانية استثمار قدرها 18.4 مليون دولار أمريكي للفترة المالية 2008-2009 يخصص منها مبلغ 13.7 مليون دولار أمريكي لإضافته إلى مستوى التمويل البالغ قدره 4.7مليون دولار أمريكي المدرج في اعتمادات الميزانية للفترة 2006-2007.

التكاليف التي تسدد لمرة واحدة وتكاليف الانتقال في نطاق إصلاحات المنظمة

84- ينطوي التنفيذ الكامل لمركز الخدمات المشتركة على عدة تكاليف تدفع لمرة واحدة، ولاسيما تكاليف إعادة توزيع العاملين ومدفوعات نهاية الخدمة للموظفين الذين ألغيت وظائفهم في نطاق الشكل الجديد الذي تمت الموافقة عليه. ويلزم إعادة توزيع 65 من شاغلي وظائف الخدمات العامة التي تم إلغاؤها في مصلحة الإدارة والمالية في المقر الرئيسي في إطار التنفيذ الكامل لمركز الخدمات المشتركة بحيث يتم توزيعهم على وظائف أخرى بالمقر الرئيسي أو يتركوا المنظمة بشروط متفق عليها خلال الفترة المالية 2008-2009. كما سيتأثر عدد من وظائف وحدات الدعم الإداري للمكاتب الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع أن تؤدي عملية إعادة الترتيب الجارية في بعض المكاتب القطرية للمنظمة وإنشاء مكتب إقليمي فرعي جديد لأمريكا الوسطى أن يخلق حالات إعادة توزيع وبعض حالات إنهاء التعين المتفق عليها. وتفيد التقديرات الأولية أن تكاليف الانتقال ستبلغ 5 مليون دولار أمريكي في 2008-2009 تحمّل 65 في المائة منها على تكاليف إعادة توزيع العاملين و 35 في المائة على عمليات إنهاء الخدمة التي يتفق عليها.

85- بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد مبلغ 0.7 مليون دولار أمريكي كاحتياجات من أجل الانتهاء من تدريب المكاتب التي تعمل بنظام اللامركزية، والتي سيتم البحث لها عن موارد من خارج الميزانية.

إدخال اللغة الروسية لغة من لغات المنظمة

86- إذا ما وافق المؤتمر على إدخال اللغة الروسية كإحدى لغات المنظمة فستكون هناك تكاليف يمكن تحديدها حاليا وتقدر بمبلغ 5.2 مليون دولار أمريكي منها 4.6 مليون دولار أمريكي تكاليف متكررة و 0.6 مليون دولار أمريكي تكاليف تدفع لمرة واحدة[21]. وتستخدم هذه الأموال لإعداد البنية الأساسية من أجل إضافة اللغة الروسية إلى القدرات متعددة اللغات للمنظمة وتقديم الخدمات للغة الروسية شأنها شأن اللغات الأخرى للمنظمة. وتشمل هذه الخدمات(1) الارتقاء بالنظم الشاملة حتى يتسنى استيعاب الأبجدية السريالية ، (2) إعداد قوالب الطباعة اللازمة لإنتاج الوثائق بالروسية، (3)إنشاء المواد المرجعية بالروسية، (4) إتاحة الترجمة التحريرية والترجمة الفورية لدورات الأجهزة الرئاسية وغيرها من اجتماعات المنظمة، (5) تجهيز مركز أنباء المنظمة وما يرتبط بذلك من وسائل الإعلام بالروسية،

[21] الوثيقة CL 132/17

(6) استخدام الروسية في قواعد بيانات مصطلحات المنظمة، (7) إتاحة خدمات التحرير وإنتاج المطبوعات الرئيسية بالروسية، (8) مواءمة صفحة الإنترنت الداخلية للمنظمة والتطبيقات الشبكية الشاملة مع اللغة الروسية.

باء– الاحتياجات اللازمة لمعالجة الصحة المالية ووضع السيولة والاحتياطيات

87– ويعتبر إدراك الحالة المالية للمنظمة في نهاية 2006 أساسا مفيدا لبحث الحلول الممكنة للفترة المالية القادمة. لذلك يعرض الملحق 2 نظرة شاملة على عجز الحساب العام وأسباب تدهوره منذ 1998، عندما، كانت الاحتياطيات الإجمالية وأرصدة الحساب إيجابية حيث بلغت 27.4 مليون دولار أمريكي، ونهاية 2006 عندما بلغ إجمالي العجز 83.2 مليون دولار أمريكي.

88– يوضح *الملحق 2* أن التدهور الذي نشأ خلال هذه الفترة إنما يعزى أساسا إلى استهلاك تكاليف الخدمة السابقة غير الممولة والمتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة (81.2 مليون دولار أمريكي) وكذلك تكاليف إعادة توزيع الموظفين ومدفوعات نهاية الخدمة التي وافق المؤتمر على تمويلها بالزيادة على الاعتمادات الصافية للميزانية في 1998–1999 و 2000–2001 (19 مليون دولار أمريكي)ومدفوعات نهاية الخدمة للموظفين بالزيادة عن المبالغ المحددة طبقا للتقييم الاكتواري في 2002–2003 و 2004–2005 (12.3 مليون دولار أمريكي) والخسائر التراكمية لفروق النقد الأجنبي المحملة على حساب الاحتياطي الخاص (19.8 مليون دولار أمريكي). كما يوضح *الملحق 2* الأثر الناشئ عن استمرار ارتفاع مستوى المساهمات غير المسددة والتي بلغت 110.5 مليون دولار أمريكي في نهاية 2006 وتأثير ذلك على حالة النقدية بالحساب العام مما أدى إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي منذ 2004.

89– طبقا لما ورد في *الملحق 2*، استمر عجز الحساب العام في التدهور بسبب الخصم عليه بمصروفات لا يقابلها تمويل. وفي ذات الوقت بلغ رصيد الحساب العام 0.3 مليون دولار أمريكي مقارنة بمستوى مصرح به وهو 25.4 مليون دولار أمريكي، نظرا لأنه تم إقراض موارد للحساب العام لمواجهة عجز السيولة. أما حساب الاحتياطي الخاص الذي نضب أساسا بسبب الخسائر الكبيرة في أسعار الصرف الناشئة عن التأخير في سداد المساهمات، فقد بلغ رصيده 12.1 مليون دولار أمريكي (مقارنة بمستوى مصرح به وهو 5 في المائة من ميزانية العمل، وهو ما يعادل 38.3 مليون دولار أمريكي في 2006–2007).

90– تقدم لجنة المالية في كل دورة من دوراتها السابقة مقترحات[22] دقيقة لتسريع سداد الدول الأعضاء لاشتراكاتها من أجل تحسين وضع الميزانية العمومية للمنظمة ونقص السيولة. وناقشت اللجنة عدة تدابير بديلة يمكن اتباعها لتشجيع الدول الأعضاء على سداد الاشتراكات في موعدها مثل تقديم الحوافز، وفرض العقوبات، إلى جانب التدابير

[22] أنظر الوثيقة FC 115/8 تدابير *لتحسين عجز النقدية بالنظمة*، وهي تقدم أيضا بيانا بالوثائق المعروضة على لجنة المالية في هذا الشأن

التي سبق اقتراحها في الماضي ولم تنفذ، والخبرة التي اكتسبتها منظومة الأمم المتحدة مؤخرا بشأن الاشتراكات. وتتصدى أمانة الأمم المتحدة لهذا الموضوع، حيث قدمت عدة مقترحات مؤخرا إلى الجمعية العامة، مثل تحميل الدول الأعضاء بفوائد على متأخرات الاشتراكات. وتواصل الأمانة إتباع كافة التدابير الممكنة لتسريع سداد الاشتراكات. بيد أنها لا تستطيع أن تصدر حكما مسبقا أو تتوقع حدوث تحسن ملحوظ في أنماط سداد الاشتراكات لحين تداول الأعضاء للأمر واتخاذ إجراء بشأنه.

91- يحدد هذا القسم الاحتياجات اللازمة لتثبيت عجز الحساب العام على الأقل عن طريق التصدي للخصوم المتكررة غير الممولة كما تظهر في حسابات المنظمة (خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وحساب صندوق مدفوعات نهاية الخدمة) والبدء في استعادة شبكات الأمان لتجنب حالات عجز السيولة وذلك عن طريق تجديد موارد الاحتياطيات دفعة واحدة (صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص).

92- طبقا لما تم إيجازه في الجدول 2 وزيادة إيضاحه أدناه تتراوح الاحتياجات المالية بين 70.9 مليون دولار أمريكي و 133.8 مليون دولار أمريكي حتى يتسنى توفير القدر الكامل من التمويل.

الجدول 2- الاحتياجات الإضافية اللازمة لإعادة العافية المالية للمنظمة (بملايين الدولارات الأمريكية، بافتراض سريان سعر صرف قدره اليورو= 1.19 دولار أمريكي)

عناصر تحسين العافية المالية والسيولة والاحتياطيات للمنظمة	الحد الأدنى للتمويل الإضافي في 2008-2009	التمويل الإضافي المرغوب فيه في 2008-2009
الاحتياجات المتكررة للخصوم المتعلقة بالموظفين		
تمويل التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وخصوم الخدمة السابقة على أقساط على امتداد عشر فترات مالية	30.9	30.9
تمويل صندوق مدفوعات نهاية الخدمة، وخصوم الخدمة السابقة على أقساط على امتداد ثلاث فترات مالية	8.8	8.8
المجموع الفرعي للاحتياجات التمويلية الإضافية للخصوم المتعلقة بالموظفين	39.7	39.7
احتياجات تجديد موارد الاحتياطيات التي تدفع لمرة واحد		
صندوق رأس المال العامل (المستوى المصرح به الآن هو 25.4 مليون دولار أمريكي)	24.8	49.6
حساب الاحتياطي الخاص (بلغ الرصيد 12.1 مليون دولار أمريكي في نهاية 2006)	6.4	44.5
المجموع الفرعي للاحتياجات التي تدفع لمرة واحدة لتكوين الاحتياطيات	31.2	94.1
مجموع الاحتياجات الإضافية	**70.9**	**133.8**

تمويل خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة

93- تقوم كل منظمة داخل منظومة الأمم المتحدة بتمويل خصومها المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وليس هناك تفكير في حل موحد في نطاق منظومة الأمم المتحدة حيث أن لكل وكالة حجم مختلف من الخصوم كما أن لكل وكالة نهجها المتعلق بالتمويل وتقوم بعض المنظمات بتوفير التمويل الكامل للخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، في حين تقوم معظم المنظمات الأخرى بتوفير التمويل على أقساط. وفي حالة منظمة الأغذية والزراعة وبالنسبة للفترة المالية 2008–2009 سيبحث المجلس توصيات لجنة المالية القائمة على أحدث البيانات الاكتوارية وترد الخيارات في الوثيقة FC 118/11.

94- وعلى وجه العموم، فإنه لم يحدث من قبل ولا ينتظر تمويل خصوم الخدمات السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة من بنود في الميزانية أو برنامج العمل. وكما سبق إيضاحه في *الملحق 2*، فقد وافق المؤتمر أن يتم ابتداء من الفترة المالية 2004–2005 تحصيل اشتراكات إضافية منفصلة من الأعضاء من أجل تمويل خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وإن كان ذلك سيكون بمستوى أقل لا يتيح إمكانية التمويل الكامل لهذه الالتزامات بحلول عام 2027. وكان المجلس قد سلم من قبل بمبدأ توفير التمويل اللازم لإهلاك الخصوم طبقا لما جاء في التقييم الاكتواري الأخير[23]. أما قيمة الإهلاك خلال الفترة المالية فتبلغ 45 مليون دولار أمريكي[24]، والأمر يحتاج إلى زيادة قدرها 30.9 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى المبلغ الموجود وهو 14.1 مليون دولار أمريكي حتى يتوافق التمويل مع مبلغ الإهلاك.

إهلاك خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بمدفوعات نهاية الخدمة

95- تتعلق هذه الخصوم بمدفوعات نهاية الخدمة بما في ذلك الأجازات السنوية المتراكمة، ومنحة العودة إلى الوطن، وتعويضات إنهاء الخدمة، وتكاليف السفر للعودة إلى الوطن والتي تنشأ عندما تنتهي خدمة الموظفين بالمنظمة. وقد بلغت خصوم الخدمة السابقة المسجلة وغير الممولة 24.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 ولا ينتظر توفيرها من اعتمادات الميزانية أو برنامج العمل[25]. لذلك فإن خصوم الخدمة السابقة يلزم معالجتها بنفس طريقة خصوم الخدمة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. لذلك يقترح إدراج بند اشتراكات خاصة بمبلغ 8.8 مليون دولار أمريكي كل فترة مالية، وهو مبلغ يكفي لتوفير التمويل الكامل لخصوم الخدمة السابقة المتعلقة بمدفوعات نهاية الخدمة على امتداد ثلاث فترات مالية.

---

[23] الوثيقة CL 129/REP الفقرة 44.

[24] في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 بلغت خصوم التغطية الطبية بعد إنتهاء الخدمة 173 مليون دولار منها 20 مليون دولار غير ممولة. أما المبلغ الباقي وهو 353.3 مليون دولار من خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالخدمة الطبية بعد إنتهاء الخدمة فلم يسجل بعد ويلزم إهلاكه طبقا لأحدث تقييم اكتواري في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2006.

[25] ترد تكاليف الخدمة الحالية المتعلقة بمدفوعات نهاية الخدمة في مخصصات ميزانية الفترة 2008–2009 بمبلغ 4.2 مليون دولار.

صندوق رأس المال العامل

96- تم إبلاغ لجنة المالية من قبل أنها لكي تتمكن من توفير احتياجات التشغيل النقدية في مواجهة التأخير المستمر في سداد اشتراكات الأعضاء، فإنه يلزم زيادة رصيد صندوق رأس المال العامل بمبلغ 49.6 مليون دولار أمريكي ليصل إلى 75 مليون دولار أمريكي أو نسبة 8.4 في المائة من ميزانية "الإدامة" للفترة 2008–2009، عن طريق اشتراكات يسددها الأعضاء دفعة واحدة أو ما يعادل مبلغ 75 مليون دولار أمريكي تدفقات نقدية خارجة للبرنامج العادي في شهرين. لذلك فإنه من المرغوب فيه تجديد الموارد وصولا إلى هذا المستوى في 2008–2009، حيث أن ذلك من شأنه توفير شبكة أمان حقيقية تكفل عدم اللجوء إلى الاقتراض مرة أخرى. ويقترح تجديد الموارد على سنتين كأساس للحد الأدنى من الاحتياجات التمويلية الإضافية للفترة 2008–2009 (24.8 مليون دولار أمريكي كل فترة مالية).

حساب الاحتياطي الخاص

97- ينص قرار المؤتمر 81/13 على ضرورة أن يظل مستوى حساب الاحتياطي الخاص عند 5 في المائة من مجموع ميزانية العمل الفعلية للمنظمة. أما التجديد السابق لموارد حساب الاحتياطي الخاص عن طريق اشتراكات خاصة من الأعضاء، فقد سبق التصريح به من المؤتمر في 1991 (القرار 91/16) وذلك بمبلغ 28 مليون دولار أمريكي.

98- بلغ رصيد حساب الاحتياطي الخاص 12.1 مليون دولار أمريكي في نهاية 2006، وذلك عقب تحميله بمبلغ 6.4 مليون دولار أمريكي والذي يمثل جزءا من زيادة غير متوقعة في مرتبات موظفي الخدمات العامة بالمقر الرئيسي في الفترة 2006–2007، وذلك بناء على توصية الاجتماع المشترك المعقود في سبتمبر/ أيلول 2006 والتي صادق عليها المجلس. وطبقا لتوصية لجنة المالية في دورتها في سبتمبر/ أيلول 2006 فإن الحد الأدنى المطلوب لتجديد الموارد هو 6.4 مليون دولار أمريكي حتى يتسنى تغطية الشريحة الممولة جزئيا من تكلفة الزيادة في مرتبات موظفي الخدمات العامة[26].

99- يمكن أن ينضب رصيد حساب الاحتياطي الخاص في نهاية 2007 بسبب خسائر سعر الصرف الناشئة عن التأخير في سداد اشتراكات الأعضاء. فمثلا، بلغت خسائر سعر الصرف المحملة على حساب الاحتياطي الخاص خلال الفترة 2004–2005 وحدها 14.7 مليون دولار أمريكي، وهو ما يزيد على رصيد الحساب في 2006/12/31. لذلك فإنه من المرغوب فيه تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص ليصل إلى المستوى المصرح به عن طريق اشتراكات خاصة تدفع لمرة واحدة. أما مستوى الاشتراكات فيتوقف على أحدث ميزانية للحساب وعلى مستوى الميزانية الذي يتم الموافقة عليه. وعلى افتراض عدم وجود رصيد في حساب الاحتياطي الخاص بنهاية الفترة المالية، فإنه يلزم أن تكون مجموع الاشتراكات 44.5 مليون دولار أمريكي حتى يتسنى تجديد موارد الحساب بشكل كامل ويصل إلى 5 في المائة من ميزانية "الإدامة" للفترة 2008–2009.

[26] الوثيقة CL 131/7 الفقرة 43

رابعا– استنتاجات

100– تناول القسم السابق عناصر "خطة مالية شاملة" تهدف إلى إعادة العافية المالية والاستدامة طويلة الأجل للمنظمة. ويعرض هذا القسم الختامي نظرة عامة لكيفية عمل تلك الخطة وتأثيرها على الالتزامات المالية المستقبلية للأعضاء، وذلك لتسهيل تدارس الأمر من جانب اللجان والمجلس والحصول على ما يقدم من إرشادات من أجل إعداد برنامج العمل والميزانية في صورته الكاملة للفترة 2008–2009.

ألف– الاحتياجات المالية الشاملة

تمويل برنامج عمل 2008–2009

101– توفر ميزانية "الإدامة" الموارد اللازمة لضمان استمرار برنامج عمل 2006–2007 طوال الفترة المالية 2008–2009. لذلك فهي تبدأ بمخصصات صافية قدرها 765.7 مليون دولار أمريكي طبقا لما اتفق عليه بالنسبة للفترة المالية الحالية. ومن الضروري إضافة الزيادات التقديرية في التكلفة البالغ قدرها 100.9 مليون دولار أمريكي إلى ذلك الرقم للحفاظ على القوة الشرائية (التي تتمثل أساسا في تكاليف الموظفين المتزايدة والتي كانت ممولة جزئيا في 2006–2007) وكذلك مبلغ 23.9 مليون دولار أمريكي بالزيادات الإضافية المبلغة للأعضاء أو التي حظيت بموافقتهم في 2006–2007 والتي يتم تنفيذها في 2008–2009 (الإنفاق الرأسمالي وتكاليف المرحلة الانتقالية واعتماد اللغة الروسية كلغة من لغات المنظمة).

الجدول 3– صافي اعتمادات الميزانية (بملايين الدولارات الأمريكية، بافتراض سريان سعر صرف قدره اليورو= 1.19 دولار أمريكي)

الاحتياجات اللازمة لتنفيذ برنامج العمل في 2008–2009	ميزانية الإدامة للفترة 2008–2009
صافي اعتمادات الميزانية للفترة 2006–2007	765.7
زيادات التكاليف	100.9
الاحتياجات الإضافية للفترة 2008–2009 المبلغة للأعضاء أو التي حظيت بموافقتهم بصافي اعتمادات	23.9
مستوى الإدامة لصافي اعتمادات الميزانية للفترة 2008–2009	890.5
النسبة المئوية للتغيير في صافي الاعتمادات	16.3%

102- بذلك تبلغ مجموعة الاعتمادات 890.5 مليون دولار أمريكي وتمثل المبلغ المطلوب لمواصلة برنامج العمل في الفترة المالية القادمة بمستوى ميزانية 2006–2007. ومن الواضح أن أي اعتمادات صافية في الميزانية دون هذا المستوى تستلزم تخفيضات في البرامج.

103- لم تؤخذ في الاعتبار التعديلات الممكنة على منهجية عامل انقضاء الوقت والتي يمكن أن تمثل تخفيضا قدره 17 مليون دولار أمريكي عن التكلفة الحقيقية لتنفيذ البرنامج. كما أن ميزانية "الإدامة" لا تتصدى لمجالات معينة من مجالات التمويل الجزئي التي تراكمت على امتداد الأعوام أو متابعة نتائج التقييم الخارجي المستقل وإصلاحات الأمم المتحدة، والتي تظل تكلفتها غير محددة في الوقت الحاضر.

إعادة العافية المالية للمنظمة

104- بالإضافة إلى ما تقدم تطرح اقتراحات تهدف على الأقل إلى تثبيت عجز الحساب العام وذلك بالتصدي للخصوم غير الممولة مثل خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة والتي تمول جزئيا فقط منذ 2004 عن طريق اشتراكات إضافية كل عامين تبلغ 14.1 مليون دولار أمريكي، إلى جانب زيادة شبكات الأمان (الاحتياطيات) بهدف أساسي هو تجنب حدوث نقص في السيولة وتتراوح الاحتياجات المالية الإضافية بين 70.9 مليون دولار أمريكي و 133.8 مليون دولار أمريكي، طبقا للموجز الوارد في *الجدول 4* ويعتمد هذا المجال على مدى تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص والفترة المتصورة لتجديد موارد (فترة مالية أو فترتين ماليتين) صندوق رأس المال العامل إلى مستوى قدره 75 مليون دولار أمريكي.

الجدول 4– الاحتياجات الإضافية اللازمة لإعادة العافية المالية للمنظمة (بملايين الدولارات الأمريكية، بافتراض سريان سعر صرف قدره اليورو= 1.19 دولار أمريكي)

عناصر تحسين العافية المالية والسيولة والاحتياطيات للمنظمة	الحد الأدنى للتمويل الإضافي في 2008-2009	التمويل الإضافي المرغوب فيه في 2008-2009
الاحتياجات المتكررة للخصوم المتعلقة بالموظفين		
تمويل التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وخصوم الخدمة السابقة على أقساط على امتداد عشر فترات مالية	30.9	30.9
تمويل صندوق مدفوعات نهاية الخدمة، وخصوم الخدمة السابقة على أقساط على امتداد ثلاث فترات مالية	8.8	8.8
المجموع الفرعي للاحتياجات التمويلية الإضافية للخصوم المتعلقة بالموظفين	*39.7*	*39.7*
احتياجات تجديد موارد الاحتياطيات التي تدفع لمرة واحد		
صندوق رأس المال العامل (المستوى المصرح به الآن هو 25.4 مليون دولار أمريكي)	24.8	49.6
حساب الاحتياطي الخاص (بلغ الرصيد 12.1 مليون دولار أمريكي في نهاية 2006)	6.4	44.5
المجموع الفرعي للاحتياجات التي تدفع لمرة واحدة لتكوين الاحتياطيات	*31.2*	*94.1*
مجموع الاحتياجات الإضافية	**70.9**	**133.8**

الاحتياجات التمويلية الشاملة وأثرها على الاشتراكات

105- عند احتساب اشتراكات الأعضاء، تنص اللائحة المالية 5-2 (أ) على ضرورة خصم الإيرادات المتنوعة التقديرية عند تحديد اعتمادات الميزانية. وقد تراوحت تقديرات الإيرادات المتنوعة المعروضة أثناء الفترات المالية الأربعة الماضية بين 6 مليون دولار أمريكي و 9.2 مليون دولار أمريكي. وكانت الأجهزة الرئاسية قد سلمت بالفعل بمخاطر هذا النهج إذا لم يتحقق المستوى المتوقع للإيرادات المتنوعة، وما يترتب على ذلك من أثر عكسي على رصيد الحساب العام. وفي 2004-2005 جاءت الإيرادات المتنوعة أقل من المستوى التقديري بمبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي. وفي 2006-2007 ينتظر أن تعوض تكاليف الاقتراض المتزايدة (1.5 مليون دولار أمريكي في 2006 ومبلغ يقدر بنحو 3 ملايين من الدولارات في 2007) ما تحقق من إيرادات متنوعة وما يحتمل تبعا لذلك من انخفاض الإيرادات المتنوعة الفعلية عن تقديرات 2006-2007 البالغ قدرها 6 ملايين من الدولارات. وتبعا لذلك فإنه من الملائم تقدير الإيرادات المتنوعة في برنامج العمل والميزانية القادم عند مستوى متحفظ قدره 0.5 مليون دولار أمريكي.

106- لذلك تتراوح الاحتياجات المالية الشاملة لميزانية "الإدامة" وإعادة العافية المالية للمنظمة بين 975 مليون دولار أمريكي و 1037.9 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة تتراوح بين 26.5 في المائة إلى 34.0 في المائة في مستوى الاشتراكات مقارنة بالفترة المالية الحالية، حسبما يرد إيجازه في الجدول 5.

الجدول 5- الاحتياجات التراكمية (بملايين الدولارات الأمريكية، بافتراض سريان سعر صرف قدره اليورو= 1.19 دولار أمريكي)

	برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 الذي تمت الموافقة عليه	الاحتياجات المالية للفترة 2008-2009 لميزانية "الإدامة" وإعادة العافية المالية للمنظمة	
		الحد الأدنى للتمويل	التمويل المرغوب فيه
الاحتياجات المالية طبقا لمستويات التكلفة في 2006-2007		765.7	765.7
الاحتياجات الإضافية لميزانية "الإدامة"		124.8	124.8
صافي اعتمادات الميزانية	765.7	890.5	890.5
التمويل الجزئي لخصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة	14.1	14.1	14.1
الاحتياجات المالية لإعادة العافية المالية للمنظمة		70.9	133.8
مجموع الاشتراكات اللازمة لإعادة العافية المالية للمنظمة	14.1	85.0	147.9
مجموع الاحتياجات	***779.8***	***975.5***	***1 038.4***
خصم الإيرادات المتنوعة	(6.0)	(0.5)	(0.5)
اشتراكات الأعضاء	773.8	975.0	1 037.9
الزيادة في الاشتراكات في 2008-2009 مقارنة بالفترة 2006-2007		201.2	264.1
السنة المئوية للفرق عن فترة 2006-2007		*26.0%*	*34.1%*

107- قد يختلف الأثر من عضو إلى عضو جراء الزيادة الشاملة الناشئة عن التعديلات المقترحة على جدول الاشتراكات في 2008-2009، حيث ينتظر على سبيل المثال أن تنخفض نسبة الاشتراكات بالنسبة لليابان والبرازيل وترتفع بالنسبة لاستراليا، والصين، والمكسيك، وجمهورية كوريا، وأسبانيا.

108- تم احتساب أرقام الميزانية على أساس سعر الصرف المطبق في الفترة المالية 2006-2007 وهو 1 يورو= 1.19 دولار أمريكي. وطبقا للممارسة المتبعة سيحدد سعر الصرف بالنسبة لميزانية 2008-2009 بعد الرجوع إلى السعر الآجل الساري وقت ذهاب برنامج العمل والميزانية إلى المطبعة. وطبقا لمنهجية تقسيم الاشتراك التي تمت الموافقة عليها بموجب قرار المؤتمر 2003/11 فمن المقرر أن تسدد الاشتراكات بالدولار أمريكي واليورو. وجدير بالذكر أن الاشتراكات التي تسدد على أساس تقسيمها إلى يورو ودولار أمريكي لا تختلف باختلاف أحوال سعر الصرف. ويوضح ذلك الجدول 6، عن طريق احتساب احتياجات التمويل المرغوب فيها للفترة 2008-2009، لأغراض توضيحية، على أساس سعر صرف معدل وهو 1 يورو= 1.33 دولار أمريكي.

الجدول 6- أثر تغير سعر الصرف المطبق في الميزانية نتيجة لتقسيم سداد الاشتراكات (بملايين الدولارات الأمريكية)

	1 يـــــورو= 1.19 دولار أمريكي	1 يورو= 1.33 دولار أمريكي
اشتراكات تسدد بالدولار أمريكي	526.8	526.8
اشتراكات تسدد باليورو وتم احتسابها بالدولار أمريكي بسعرين مختلفين هما 1 يورو= 1.19 دولار أمريكي، و1 يورو= 1.33 دولار أمريكي	511.0	571.2
مجموع الاشتراكات المقومة بالدولار أمريكي	**1 037.9** دولار أمريكي	**1 098.0** دولار أمريكي
اشتراكات تسدد بالدولار أمريكي	526.8 يورو	526.8 يورو
اشتراكات تسدد باليورو	429.4 يورو	429.4 يورو

باء- مضمون برنامج العمل والميزانية الكامل في الفترة 2008-2009

109- هناك عدد من العوامل الخاصة هذا العام تجعل من عرض وثيقة برنامج العمل والميزانية الكاملان للفترة 2008-2009 بذات درجة التفصيل المستخدمة في الفترة المالية السابقة أمرا غير ذي أهمية كبيرة، سواء بالنسبة للأعضاء أو بالنسبة للأمانة، التي تسعى لتلبية احتياجات الأعضاء من المعلومات.

110- لذلك قد ترغب اللجان والمجلس في النظر فيما إذا كان من الأفضل أن يركز برنامج العمل والميزانية الكاملان للفترة 2008-2009 على التوسع في التحليل الذي أجرى في هذا الموجز، استنادا إلى المعلومات المرتجعة التي تم الحصول عليها أثناء الدورات الحالية، مع تقديم بيانات مختصرة عن البرنامج، تأخذ في الاعتبار، بين جملة أمور، المداولات التي جرت في دورات اللجان الفنية التي عقدت في النصف الأول من 2007 والإرشادات الصادرة عن اللجان والمجلس إلى جانب أي بيانات متاحة من التقييم الخارجي المستقل.

الملحق 1

الزيادات في التكاليف

نظرة عامة على الزيادات في التكاليف

111- تقدر الاحتياجات الإضافية لزيادات التكاليف بنحو 100.9 مليون دولار أمريكي للفترة المالية 2008–2009 للحفاظ على ذات القوة الشرائية السائدة في 2006–2007، حسبما يرد بالإيجاز في *الجدول 3*. وهذا يعادل زيادة في التكاليف خلال فترة السنتين بنسبة 13.2 في المائة من الميزانية الصافية (ويعادل زيادة سنوية بنسبة 8.5 في المائة) أو 11.7 في المائة من برنامج العمل، وهي نسبة تزيد عن الفترة السابقة.

الجدول 1: موجز لزيادات التكاليف عند المستوى الأساسي لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2008–2009 (بسعر منقضي بملايين الدولارات الأمريكية)

	برنامج العمل والميزانية 2008–2009 أساس البرنامج طبقا لتكاليف 2006–2007	رصد الاعتمادات المالية لفترة السنتين**	التضخم**	مجموع زيادات التكاليف في 2008–2009	الأساس طبقا لتكاليف 2008–2009
خدمات العاملين:					
المرتبات واشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية والعلاوات	542.1	54.1	21.6	75.7	617.8
التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة	12.2	13.5	0	13.5	25.7
مزايا أخرى بعد انتهاء الخدمة	17.6	3.3	0	3.3	20.9
مجموع خدمات العاملين	**571.9**	71.0	21.6	**92.5**	664.4
مجموع البضائع والخدمات	309.0	0	10.4	10.4	319.3
برنامج العمل	**880.8**	71.0	31.9	**102.9**	983.7
الدخل بالسالب	(115.1)	(1.7)	(0.4)	(2.0)	(117.2)
صافي الميزانية والاحتياجات الإضافية	**765.7**	69.3	31.5	**100.9**	866.6

* تمشيا مع الوثائق السابقة لبرنامج العمل والميزانية، تفترض توقعات الزيادات في التكاليف في هذه المرحلة أن مزيجا من المدخلات المتعلقة بالموظفين وغير المتعلقة بالموظفين سيكون هو الأساس لميزانية 2008–2009 . ويمكن للزيادات التقديرية في التكاليف للفترة 2008–2009 أن تتغير في برنامج العمل والميزانية الكاملين نتيجة لمزيج المدخلات المقترح في 2008–2009.

** لتعريف رصد الاعتمادات المالية لفترة السنتين والتضخم انظر الفقرتان 69 و 70.

خدمات العاملين

112- تشمل خدمات العاملين جميع تكاليف الموظفين، بما في ذلك المرتبات، واشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية، وعلاوات الإعالة والضمان الاجتماعي، والاستحقاقات الأخرى المتصلة بالموظفين ومزايا الانتهاء من الخدمة لفئات الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة[27]. وتنشأ الزيادات في تكاليف خدمات العاملين عن النظام الموحد للأمم المتحدة، عند استعراضه من جانب لجنة الخدمة المدنية الدولية والموافقة عليه من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

113- تفيد التقديرات أن خدمات العاملين ستزيد بنسبة 16.2 في المائة مقارنة بالفترة المالية السابقة (أو 10.5 في المائة سنويا) وتستأثر بمبلغ 92.5 مليون دولار من الدولارات الأمريكية (92 في المائة) من مجموع الزيادات في التكاليف البالغة 100.9 مليون دولار أمريكي.

114- تظهر أثار تعديلات تكاليف الموظفين التي تطرأ في الفترة المالية الحالية تحت بند رصد الاعتمادات المالية لفترة السنتين وتبلغ 71 مليون دولار أمريكي من الدولارات الأمريكية. ويظل من الصعب تكهن الزيادات في تكلفة الموظفين على الرغم من وجود نظم المعلومات المحسنة المستخدمة في تحليل الأنماط الحالية للتكاليف وتحديد الاتجاهات[28]. وقد تم إبلاغ الأجهزة الرئاسية أنه يوجد نقص في تمويل تكاليف الموظفين في الفترة الحالية بمقدار 46 مليون دولار أمريكي بسبب الزيادات في التكاليف التي طرأت في مراحل مختلفة في 2006–2007[29]. ولا تتمتع المنظمة بالحل المتاح، فمثلا في الأمم المتحدة، يتم سنويا تعديل احتياجات تكاليف الموظفين على أساس أحدث التوقعات التي تقدرها الأمانة فيما يتعلق بنسبة التضخم وأسعار الصرف مع تعديل اشتراكات الدول الأعضاء فورا لإتاحة مصدر تمويل لمثل هذه الزيادات. أما النهج المتاح للمنظمة فهو البحث عن حلول خاصة لهذه التكاليف الممولة جزئيا في السنة المالية الحالية، أما بالنسبة للفترة المالية القادمة فيتم تحليل الأثر المالي لهذه التكاليف الناشئة عن رصد الاعتمادات المالية لفترة السنتين حتى يمكن تغطيتها من اشتراكات في الفترة 2008–2009.

115- أما التكاليف المقدرة الممولة جزئيا البالغ قدرها 46 مليون دولار أمريكي والتي تساهم في التسويات الكبيرة التي تجرى عند رصد الاعتمادات المالية لفترة السنتين فهي:

- يلزم زيادة تكلفة الخدمة الحالية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة بمبلغ 13.5 مليون دولار أمريكي علاوة على المستويات الممولة في 2006–2007، بغرض تغطية تكاليف الخدمة الفعلية الحالية المحددة على أساس

[27] تحتوي الوثيقة FC108/11 (b) التي تتناول تحليل مكافآت ومزايا الموظفين على وصف تفصيلي للمكافآت والبدلات الممنوحة للموظفين المعينين دوليا ومحليا.

[28] أنظر الوثيقة FC 113/10. *معالجة تباين تكاليف الموظفين*.

[29] أنظر الوثيقة FC 118/2. *تقرير سنوي عن برنامج أداء الميزانية وعمليات النقل بين بنود الميزانية في 2006-2007*، الفقرات من 13 الى 17

أحدث تقييم اكتواري حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 (طبقا لما تم إبلاغه للجنة المالية[30] في سبتمبر/ أيلول 2005).

- زيادة مرتبات الخدمات العامة لموظفي المقر الرئيسي بنسبة 12.16 في المائة والتي وافق عليها المجلس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006 وفقا لنتائج مسح المرتبات الذي تجريه لجنة الخدمة المدنية الدولية ويبدأ العمل بها اعتبارا من نوفمبر/ تشرين الثاني 2005 (هذا أيضا يؤثر على المعاشات التقاعدية وخطة نهاية الخدمة وعلاوات الإعالة).
- الزيادة في مرتبات المهنيين بالمقر الرئيسي والمعاشات عن المستويات الممولة المذكورة أعلاه في 2006–2007، والزيادات في منحة التعليم، والأثر الناشئ عن انخفاض الدولار الأمريكي أمام العملات المحلية في المكاتب التي تعمل بنظام اللامركزية، والتي تساهم في متغيرات تكلفة الموظفين في الفترة الحالية، طبقا لما تم إبلاغه للجنة المالية في 2006 و 2007.

116– عند تطبيق التكاليف الإضافية في وقت ما أثناء الفترة الحالية (سواء كانت ممولة أو غير ذلك) وتوزيعها على نفقات 24 شهرا في 2008–2009 سيزيد الأثر المالي العام في 2008–2009 عما كان في 2006–2007 وهو ما يظهر عند رصد الاعتمادات المالية لفترة السنتين في برنامج العمل والميزانية القادمين (71 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لخدمات العاملين).

117– فيما يتعلق بالتضخم من المنتظر أن تكون الزيادة الإجمالية في تكاليف خدمات العاملين 21.5 مليون دولار أمريكي استنادا إلى تقديرات التكلفة لعدة عناصر. أما فيما يتعلق بمرتبات الموظفين والبنود ذات الصلة، فالافتراضات على النحو التالي:

- مكافآت موظفي الخدمات العامة بالمقر الرئيسي والبنود الأخرى ذات الصلة: زيادة بنسبة 2.7 في المائة و 3 في المائة على التوالي لعام 2008 وعام 2009؛
- مرتبات الموظفين بالمقر الرئيسي ومضاعف تسوية مقر العمل: زيادة بنسبة 2.5 في المائة لعام 2008 و 3 في المائة لعام 2009؛
- أماكن أخرى: متوسط عوامل مثل مؤشرات التضخم، واحتمالات حدوث فروق في سعر اصرف، والأنماط الأخيرة للزيادات التي تطبق على مرتبات الموظفين.

118– بالنسبة للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لفئة المهنيين، تطبق الزيادة بنسبة 3 في المائة كل عام على أساس متوسط توقعات وحدة استخبارات الايكونومست لمتوسط مؤشر الأجور الاسمية في الولايات المتحدة في عامي 2008 و 2009 (2.8 في المائة و 3.4 في المائة).

[30] CL 129/4 الفقرة 73.

119- تنشأ تكاليف الخدمة الحالية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة كل عام حيث يؤدي الموظفون العاملون خدماتهم مقابل المزايا التي تؤدى لهم في المستقبل. وهي تمثل تكاليف مشروعة ناشئة عن تنفيذ برنامج العمل وتدرج في اعتمادات الميزانية كزيادات في تكاليف الموظفين وزيادات في التكاليف ذات الصلة. وكما سبق ذكره فإن المخصص المتعلق بتكاليف الخدمة الحالية للتكلفة الطبية بعد انتهاء الخدمة والذي يؤخذ عن أحدث تقييم اكتواري، فسوف تطرأ عليه زيادة ملموسة مقارنة بالمستوى الحالي الممول. وفي حالة حساب صندوق مدفوعات نهاية الخدمة فإن المخصص الشامل المطلوب هو 13 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مقارنة بتكلفة الخدمة الحالية المقدرة إكتواريا بمبلغ 4.2 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، حتى يتسنى الأخذ في الاعتبار التكلفة المحتملة لحالات انتهاء الخدمة المتفق عليها في ظل ميزانية ''الإدامة''. أما المزايا الأخرى بعد انتهاء الخدمة وهي خطة التعويض، وخطة مدفوعات انتهاء الخدمة لفئة الخدمات العامة، فقد روعي تحديد مبالغ مطلقة لها في تقييم 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 والتي ترتب عليها إدخال تعديلات طفيفة على الاعتمادات الحالية للفترة 2006–2007.

120- من المفترض أن تكون هناك زيادة سنوية بنسبة 8 في المائة في 2008–2009 نتيجة لنظام التأمين الطبي الأساسي، حيث أن نسبة التضخم في الخدمة الطبية لا تزال أعلى من نسبة التضخم العام في أسعار المستهلك، لذلك فإنه من المتوقع أن تزيد النسبة التي تتحملها المنظمة.

121- وأخيرا، لن يتم إجراء أي تسويات جراء حركات العملات خارج المقر الرئيسي مقابل الدولار الأمريكي في المكاتب التي تعمل بنظام اللامركزية، وهو ما يعني بالضرورة أن أسعار الصرف السائدة في السوق في 2006 وأوائل 2007 تعتبرا مرشدا معقولا للفترة المالية القادمة.

البضائع والخدمات

122- يشمل هذا النوع من التكاليف الموارد البشرية الأخرى، والسفر وتكاليف التشغيل العام، والأثاث، والمعدات والمركبات، ويقدر التضخم المتعلق بها بنحو 2.2 في المائة سنويا. من المطلوب إتاحة 10.4 مليون دولار أمريكي بالزيادة عن الفترة المالية (3.2 في المائة) للإبقاء على القوة الشرائية لهذه المدخلات.

123- تفيد التقديرات أن الموارد البشرية الأخرى، التي تتكون من موارد بشرية من غير الموظفين في شكل مساعدة مؤقتة، واستشاريين وعقود، ستزيد بنسبة 2.4 في المائة سنويا بالنسبة للمقر الرئيسي و 3 في المائة للأماكن الأخرى بخلاف المقر الرئيسي بسبب التضخم (3.6 في المائة و 4.5 في المائة على امتداد الفترة المالية على التوالي). ويستند ذلك إلى المتوسط المرجح للزيادة الاسمية التقديرية للأجور في ايطاليا والمطبقة على نفقات المقر الرئيسي وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية للنفقات في الأماكن التي لا تعمل بنظام اللامركزية. أما النفقات الأخرى مثل السفر فمن المتوقع أن تزيد سنويا بنسبة 1.7 في المائة في المقر الرئيسي وبنسبة 2.7 في المائة في الأماكن التي تعمل بنظام اللامركزية.

الملحق 2

نظرة عامة على الميزانية العمومية للمنظمة وقيود السيولة التي تواجهها

124- يمكن تقييم العافية المالية للمنظمة فيما يتعلق بالعناصر الثلاثة للحساب العام والحسابات ذات الصلة على النحو التالي:

(أ) رصيد الحساب العام، والذي يعكس النتيجة المتراكمة التاريخية لجميع المبالغ المستلمة من اشتراكات الأعضاء، وجميع الإيرادات المتنوعة وغيرها من الإيرادات، ويقابل ذلك النفقات التراكمية من أجل تنفيذ برنامج العمل في حدود اعتمادات الفترة المالية (بما في ذلك، وعلى سبيل المثال، التنفيذ المتسارع لبرنامج التعاون الفني في 2004–2005). والتكاليف الأخرى التي يتم تحملها مثل مخصص الإنفاق على المتأخرات المصرح به من المؤتمر حتى 44.6 مليون دولار أمريكي على أساس نفقات تسدد لمرة واحدة بالنسبة للبرامج ذات الأولوية العالية التي تمت الموافقة عليها بما في ذلك نظم تكنولوجيا المعلومات؛

(ب) صندوق رأس المال العامل، ومصرح به حتى مستوى 25.4 مليون دولار أمريكي. والهدف الرئيسي منه هو إقراض مبالغ مالية إلى الحساب العام لتمويل نفقات لحين ورود مساهمات إلى الميزانية. ويمكن أيضا استخدام صندوق رأس المال العامل لتمويل أنشطة الطوارئ التي لم تدرج بالميزانية؛

(ج) حساب الاحتياطي الخاص، ومصرح به حتى مستوى 5 في المائة من ميزانية العمل الفعلية (وهذا يعادل 38.3 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2006–2007). وهذا الحساب الذي أنشأه المؤتمر المعقود في 1977 وتم توسيع مجاله بموجب القرارين 81/13 و89/17 يحمي برنامج العمل من آثار التكاليف الإضافية غير الممولة الناشئة عن التقلبات العكسية للعملة والاتجاهات التضخمية غير الممولة. ويمكن لحساب الاحتياطي الخاص أن يقرض أموالا للحساب العام على أساس استردادها.

تاريخ عجز الحساب العام

125- يعطي رصيد الحساب العام والحسابات ذات الصلة لمحة سريعة عن العافية المالية للمنظمة. وفي 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006، تم تقديم تحليل موجز للحساب العام والحسابات ذات الصلة على النحو التالي:

الجدول 2: رصيد الحساب العام والحسابات ذات الصلة في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 (قبل المراجعة)

	مليون دولار أمريكي
رصيد الحساب العام (عجز متراكم)	(95.6)
صندوق رأس المال العامل	0.3
حساب الاحتياطي الخاص	12.1
مجموع الاحتياطيات وأرصدة الحساب (عجز) في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006	(83.2)

126- يقدم الجدول 3 والنص التالي تحليلا لانخفاض الاحتياطيات الإجمالية وأرصدة الحسابات في الفترة من 31 ديسمبر/ كانون الأول 1997 منذ آخر تقرير برصيد إيجابي بمبلغ 27.4 مليون دولار أمريكي) إلى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006.

الجدول 3: تحليل الانخفاض في الاحتياطيات الإجمالية ورصيد الحساب في الفترة 1998-2006 (قبل المراجعة)

	مليون دولار أمريكي تحسن (نقص)
الاحتياطيات الإجمالية ورصيد الحساب في 31 ديسمبر/ كانون الأول 1997	**27.4**
حركة الحساب العام فيما بين 1998 و 2006	
1- الانخفاض الصافي في مخصصات المساهمات	43.5
2- استهلاك تكاليف الخدمة السابقة غير الممولة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء مدة الخدمة	(81.2)
3- تكاليف إعادة توزيع الموظفين ومدفوعات نهاية الخدمة في 1998-1999 و 2000-2001	(19.0)
4- مدفوعات نهاية الخدمة المحملة على الحساب العام في 2002-2003 و 2004-2005	(12.3)
5- الخسائر التراكمية للنقد الأجنبي المحملة على حساب الاحتياطي الخاص	(19.8)
6- نفقات أخرى	
2005-1998	(2.6)
2006 (من حسابات لم تراجع)	(19.2)
صافي النقص في الحساب العام بين 1998 و 2006	**(110.6)**
الاحتياطيات الإجمالية ورصيد الحساب في 31 ديسمبر/ كانون الأول/ 2006	**(83.2)**

1- مخصصات المساهمات

127- طبقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، تعتبر المساهمات المقدرة أصل صافي في حسابات المنظمة عندما يتم الاستلام الفعلي لمساهمات الأعضاء. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 بلغت المساهمات الحالية والمتأخرات غير المسددة 110.5 ملايين من الدولارات الأمريكية، لذلك لم يتم إدراجها في الرصيد النهائي للحساب العام. بيد أنه طرأ انخفاض قدره 43.5 مليون دولار أمريكي في صافي قيمة المساهمات غير المسددة في الفترة من 31 ديسمبر/ كانون الأول 1997 (حيث بلغت 154 مليون دولار أمريكي) حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 ويوضح الجدول أعلاه ما طرأ من تحسن.

2- استهلاك تكاليف الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء مدة الخدمة

128- تمثل خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء مدة الخدمة تكاليف المزايا الطبية التي تسددها المنظمة نيابة عن المتقاعدين طوال الفترة المتبقية من أعمارهم بناء على خدماتهم السابقة للمنظمة. ويجب فصل هذه الخصوم عن تكلفة الخدمة الحالية، والتي تعتبر عنصرا معياريا لتكاليف الموظفين ويتم تغطيتها في اعتمادات ميزانية البرنامج العادي كل فترة مالية.

129- في 1997، وافقت الأجهزة الرئاسية، بين جملة أمور، على أن يتم استهلاك خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة مع تحديدها بالقيمة الاكتوارية (أي المسجلة في الميزانية العمومية) وذلك على امتداد 30 سنه. وقد بدء في 1998 استهلاك تكاليف التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في الحسابات الرسمية للمنظمة، أما الاشتراكات الإضافية من أجل تمويل هذه المصروفات فقد بدأت في 2004، بعد أن وافق المؤتمر على اشتراكات إضافية قدرها 14.1 مليون من دولارات الولايات المتحدة تتعلق بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة للفترتين 2004–2005 و 2006–2007. وقد بلغ صافي الأثر التراكمي للإهلاك على عجز الحساب العام منذ بدأت عملية الاستهلاك في 1998 مبلغ 81.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2006[31].

3- تكاليف إعادة توزيع الموظفين ومدفوعات نهاية الخدمة في 1998–1999 و 2000–2001

130- صرح قرارا المؤتمر تحت رقمي 97/7 و 99/3 للمدير العام بمقابلة تكاليف إعادة توزيع الموظفين ومدفوعات نهاية الخدمة عن طريق تجاوز الاعتمادات الصافية بالميزانية والتي تم الموافقة عليها في الفترتين 1998–1999 و 2000–2001 على التوالي. وقد تم خصم التكاليف ذات الصلة وهي 10.6 مليون دولار أمريكي و8.4 مليون دولار أمريكي على الحساب العام.

4- مدفوعات نهاية الخدمة في 2002–2003 و 2004–2005

131- تعتبر مدفوعات نهاية الخدمة للموظفين عند انفصالهم عن المنظمة أحد عناصر تكاليف الموظفين وتحمل على حساب صندوق مدفوعات نهاية الخدمة. أما المستوى الممول لمساهمة البرنامج العادي في حساب صندوق نهاية الخدمة فيتم تحديده بالقيمة الاكتوارية. وفي نهاية الفترتين الماليتين الماضيتين بلغت المبالغ المدفوعة بالزيادة عن القيمة الاكتوارية المحددة 9.4 مليون دولار أمريكي في 2002–2003 و 2.9 مليون دولار أمريكي في 2004–2005 وقد تم تحميلها على الحساب العام دون أن يتوافر لها تمويل مقابل.

5- الفروق الصافية للنقد الأجنبي المحملة على حساب الاحتياطي الخاص

132- انخفض رصيد حساب الاحتياطي الخاص بمبلغ صافي قدره 19.8 مليون دولار أمريكي منذ عام 1997، بسبب فروق العملات، وبلغ الرصيد 12.1 مليون دولار أمريكي في نهاية 2006. ويوضح تحليل المكاسب والخسائر الناشئة عن أسعار الصرف والمحملة على حساب الاحتياطي الخاص أن السبب الرئيسي لفروق أسعار الصرف هو أسعار الصرف غير المواتية السارية وقت استلام المدفوعات المتأخرة لمساهمات الأعضاء.

[31] بالاضافة إلى المبلغ الموضح في عجز الحساب العام في نهاية 2006. ظل هناك مبلغ قدره 353.3 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد إنتهاء الخدمة دون تسجيل حتى الآن ويلزم استهلاكه. وهناك المزيد من المعلومات عن خصوم التغطية الطبية بعد إنتهاء الخدمة معروضة على الأجهزة الرئاسية في الوثيقة FC 118/11.

نقص السيولة

133- طبقا لما ذكر أعلاه، لم يتم إدراج المساهمات غير المسددة المستحقة للمنظمة والبالغ قدرها 110.5 مليون دولار أمريكي في نهاية 2006، ضمن العجز العام المتراكم في الحساب العام في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 والذي بلغ 95.6 مليون دولار أمريكي. كما أدى تأخير استلام المساهمات المقدرة إلى حدوث خسائر جسيمة تتعلق بأسعار الصرف منذ 1998 وهي الخسائر التي تحمّل على حساب الاحتياطي الخاص. بيد أن الأثر الأكثر خطورة للارتفاع المستمر في مستويات المساهمات غير المسددة هو أنه يزيد من تفاقم حالة النقدية في الحساب العام.

134- ولا يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا بعد الاستغلال الكامل لرصيد صندوق رأس المال العامل بالإضافة إلى أي أرصدة متاحة في حساب الاحتياطي الخاص. ولسنوات كثيرة ظلت احتياطيات المنظمة بمثابة شبكات أمان مرضية مما حال دون اللجوء إلى الاقتراض على الرغم من التأخير في استلام المساهمات المقدرة. إلا أن النقص الذي طرأ على مدفوعات الأعضاء في 2004 و 2005 ومرة أخرى في 2006، وما صاحب ذلك من تنفيذ البرامج التي تم الموافقة عليها والتقلبات المعاكسة لأسعار العملة، استدعى الاستخدام الكامل لرصيد صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص إلى جانب تمديد فترات الدين الخارجي. وفي واقع الأمر، فقد بلغت المساهمات غير المسددة 279 مليون دولار أمريكي في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2006، ووصل الدين الخارجي إلى ذروته حيث بلغ 104 ملايين دولار أمريكي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، ثم انخفض بنهاية الشهر، عندما انخفضت المساهمات غير المسددة إلى 177.7 مليون دولار أمريكي. وتقدم لجنة المالية وثيقة[32] منفصلة تعرض توقعاتها لمستويات النقدية لعام 2007، والتي تستند أساسا إلى أنماط المتحصلات في العام الماضي. وفي حين يتوقع أن يظل الاقتراض الخارجي في حدود التسهيلات الائتمانية الإجمالية المتاحة للمنظمة، إلا أنها قد تصل إلى 130 مليون دولار أمريكي في 2007، وتزيد مخاطر التسهيلات الائتمانية في عام 2008.

135- وبالطبع، يمكن تفادي الاقتراض الخارجي إذا ما تم سداد المساهمات في مواعيدها (سواء المدفوعات الجارية أو المتأخرات). وما لم تقم الأجهزة الرئاسية باتخاذ تدابير ملموسة لتحسين أنماط تدفق الاشتراكات المقدرة، وزيادة شبكات الأمان مثل صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص، إلى جانب التصدي للخصوم غير الممولة، فإنه لن يتسنى للمنظمة تحسين وضع التدفقات النقدية في المستقبل أو تمويل العجز المتزايد والمتراكم في الحساب العام إلى الاتجاه العكسي.

[32] FC 118/3 *ملامح مالية بارزة*

الملحق 3

جداول بالموارد الشاملة

ملاحظات تفسيرية

136- توضح الجداول التالية *ألف وباء* الأثر الكامل خلال الفترة المالية للقرارات عن إصلاح المنظمة التي اتخذتها الأجهزة الرئاسية. لذلك فإن أسلوب توزيع الموارد يختلف إلى حد ما عن الأسلوب المتبع في برنامج العمل والميزانية المنقح للفترة 2006–2007 والذي وافقت عليه لجنتا البرنامج والمالية في مايو/ أيار 2006، كي يأخذ في الاعتبار القرارات اللاحقة التي اتخذها المجلس في دورته في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006 والتعديلات الأخرى المطلوبة. وقد وضعت الأرقام طبقا لذات مستويات التكاليف مثلما اتبع في الميزانية الحالية.

137- يوضح *الجدول ألف* اعتمادات الميزانية موزعة حسب البرامج وحسب عناصر الهيكل التنظيمي، بما في ذلك الهيكل الجديد للمقر الرئيسي الذي بدأ العمل به في 1 يناير/ كانون الثاني 2007. وتوضح اعتمادات المكاتب التي تعمل بنظام اللامركزية الهيكل الجديد في أفريقيا وآسيا الوسطى والذي وافق عليه المؤتمر الأخير، وهو نفس ما اتبع بالفعل في برنامج العمل والميزانية في 2006–2007، مع الأخذ في الاعتبار الترتيبات الجديدة في أقاليم أوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ويمكن ملاحظة أنه تم إدخال تحسينات معينة في بعض الأماكن. مثل إدخال بعض التعديلات على أعداد وظائف الخدمات العامة لتأخذ في الاعتبار الموظفين الذين تم إضافتهم بناء على اتفاقيات البلد المضيف، وكذلك المطالب الضرورية لكل مكتب من المكاتب. وقد بقيت اعتمادات المكاتب التي لا تعمل بنظام اللامركزية في إقليمي آسيا المحيط الهادي والشرق الأدنى كما وردت في برنامج العمل والميزانية المنقح في 2006–2007 في هذه المرحلة، ريثما تتخذ قرارات أخرى نهائية من الأجهزة الرئاسية. أما تكاليف مركز الخدمات المشتركة فقد احتسبت على أساس شكله الجديد على الرغم– وكما ورد في القسم الأول من الوثيقة– من أن التنفيذ الفعلي سيمضي بطريقة تدريجية.

الجدول ألف– جدول موجز للموارد موزعة حسب البرامج والأبواب

البرامج والأبواب	وصف	برنامج العمل	ناقصا: الدخل	اعتمادات
1A	الأجهزة الرئاسية	7 959	0	7 959
1B	الإدارة العامة	9 814	214	9 600
1X	إدارة البرامج	689	0	689
1	**حوكمة المنظمة**	**18 462**	**214**	**18 248**
2A	إدارة نظم إنتاج المحاصيل	21 430	323	21 107
2B	إدارة نظم الإنتاج الحيواني	9 228	521	8 707
2C	الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية	27 018	492	26 526
2D	التغذية وحماية المستهلك	24 420	1 455	22 965
2E	المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات	11 331	293	11 038
2F	إدارة الغابات وصونها وإعادة تأهيلها	9 410	72	9 338
2G	المنتجات والصناعات الحرجية	9 227	257	8 970
2H	المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	19 258	888	18 370
2I	إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية وصونهما	13 780	514	13 266
2J	المنتجات والصناعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	9 441	880	8 561
2K	الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	30 501	1 034	29 467
2L	التكنولوجيا والبحوث والإرشاد	10 306	4 095	6 211
2M	البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	15 756	401	15 355
2X	إدارة البرامج	20 527	336	20 191
2	**النظم الغذائية والزراعية المستدامة**	**231 634**	**11 561**	**220 073**
3A	زيادة الموارد والاستثمار	51 432	26 288	25 144
3B	السياسات المتعلقة بالأغذية والزراعة	30 698	1 613	29 085
3C	التجارة والأسواق	11 461	340	11 121
3D	المعلومات والإحصاءات الزراعية	10 744	171	10 573
3E	التحالفات والمبادرات في مجال الدعوة لمكافحة الجوع والفقر	12 939	941	11 998
3F	القضايا الجنسانية والتكافؤ في المجتمعات الريفية	9 635	546	9 089
3G	سبل المعيشة في الريف	3 961	137	3 824
3H	تبادل المعارف وبناء القدرات	22 389	58	22 331
3I	نظم تكنولوجيا المعلومات	29 471	0	29 471
3J	الاتصال والإعلام	17 327	0	17 327
3X	إدارة البرامج	19 091	204	18 886

البرامج والأبواب	وصف	برنامج العمل	ناقصا: الدخل	اعتمادات
3	**تبادل المعارف، والسياسات والدعوة**	**219 148**	**30 298**	**188 850**
4A	التعاون والتكامل مع الأمم المتحدة والرصد	13 724	994	12 730
4B	تنسيق الخدمات اللامركزية	20 054	3	20 051
4C	الأمن الغذائي والحد من الفقر وبرامج التعاون الإنمائي الأخرى	83 881	23 928	59 953
4D	إدارة حالات الطوارئ وما بعد الأزمات	15 838	14 875	963
4E	برنامج التعاون الفني	103 550	0	103 550
4X	إدارة البرامج	11 121	2 141	8 980
4	**اللامركزية، والتعاون مع الأمم المتحدة، وتنفيذ البرنامج**	**248 168**	**41 941**	**206 227**
5A	الإشراف	11 641	479	11 163
5B	خدمات البرنامج والميزانية	7 013	788	6 225
5C	الخدمات المالية	16 937	6 732	10 206
5D	إدارة الموارد البشرية ورعاية الموظفين	16 157	2 373	13 784
5E	التوريدات	7 505	3 111	4 393
5F	إدارة مباني المقر	35 883	3 792	32 091
5G	الاجتماعات والخدمات اللغوية والمراسم	7 654	126	7 528
5H	الخدمات المشتركة	18 155	5 123	13 032
5X	إدارة البرامج	8 154	40	8 114
5	**خدمات الإدارة والإشراف**	**129 099**	**22 565**	**106 534**
6	**المصروفات غير المنظورة**	**600**	**0**	**600**
8	**الإنفاق الرأسمالي**	**13 575**	**8 851**	**4 724**
9A	أمن المقر الرئيسي	7 989	0	7 989
9B	الأمن الميداني	12 455	0	12 455
9	**الإنفاق الأمني**	**20 444**	**0**	**20 444**
	المجموع	**881 130**	**115 430**	**765 700**

الجدول باء– توزيع موارد البرنامج العادي حسب المصالح والوحدات التنظيمية

الوحدة التنظيمية/ المصلحة	وصف	برنامج العمل	ناقصا: الدخل	اعتمادات
ODG	مكتب المدير العام	9 148	0	9 148
UNC	مكتب التنسيق مع الأمم المتحدة ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية	2 686	0	2 686
OCD	مكتب التنسيق واللامركزية	7 071	0	7,071
AUD	مكتب المفتش العام	5 855	105	5 750
LEG	مكتب الشؤون القانونية	5 887	503	5 384
PBE	مكتب البرنامج والميزانية والتقييم	13 000	560	12 440
ODG	مكتب المدير العام	43 648	1 168	42 480
AGD	مكتب المدير العام المساعد، مصلحة الزراعة وحماية المستهلك	3 996	0	3 996
AGA	قسم الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان	14 352	515	13 837
AGE	القسم المشترك بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	5 518	0	5 518
AGN	قسم التغذية وحماية المستهلك	18 593	1 404	17 189
AGP	قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات	25 770	665	25 105
AGS	قسم البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	12 506	309	12 197
AG	**مصلحة الزراعة وحماية المستهلك**	**80 735**	**2 893**	**77 842**
ESD	مكتب المدير العام المساعد، مصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	1 902	0	1 902
ESA	قسم اقتصاديات التنمية الزراعية	12 669	835	11 834
ESS	قسم الإحصاء	11 328	60	11 268
EST	قسم التجارة والأسواق	18 293	338	17 955
ESW	قسم القضايا الجنسانية، والتكافؤ، وفرص العمل في المناطق الريفية	8 087	357	7 730
ES	**مصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية**	**52 280**	**1 590**	**50 690**
FI	**مصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية**	**38 523**	**2 095**	**36 428**
FO	**مصلحة الغابات**	**24 931**	**501**	**24 430**
NRD	مكتب المدير العام المساعد، مصلحة إدارة الموارد الطبيعية والبيئة	10 473	4 113	6,360
NRC	قسم البيئة وتغيُّر المناخ والطاقة الحيوية	8,034	556	7 478
NRL	قسم الأراضي والمياه	11 928	467	11 461
NRR	قسم البحوث والإرشاد	5 858	188	5,670
NR	**مصلحة إدارة الموارد الطبيعية والبيئة**	**36 293**	**5 324**	**30 969**
TCD	مكتب المدير العام المساعد، مصلحة التعاون التقني	4 610	119	4 491

الوحدة التنظيمية/ المصلحة	وصف	برنامج العمل	ناقصا: الدخل	اعتمادات
TCA	قسم المساعدة في مجال السياسات وتعبئة الموارد	11 112	75	11 037
TCE	قسم عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل	16 359	15 536	823
TCI	قسم مركز الاستثمار	42 955	24 570	18 385
TCO	قسم العمليات الميدانية	21 002	626	20 376
TCP	برنامج التعاون الفني	99 128	0	99 128
TC	**مصلحة التعاون التقني**	**195 167**	**40 926**	**154 241**
AFD	مكتب المدير العام المساعد، مصلحة الموارد البشرية والمالية والمادية	12 300	622	11 678
AFF	قسم الشؤون المالية	17 630	652	16 978
AFH	قسم إدارة الموارد البشرية	13 231	1,031	12 200
AFS	قسم الخدمات الإدارية	33 227	1 616	31 611
AF	**مصلحة الموارد البشرية والمالية والمادية**	**76 388**	**3 921**	**72 467**
KCD	مكتب المدير العام المساعد، مصلحة المعارف والاتصال	2 242	0	2 242
KCC	قسم المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم	15 116	126	14 990
KCE	قسم تبادل المعارف وبناء القدرات	14 923	58	14 865
KCI	قسم الاتصالات	18 623	0	18 623
KCT	قسم تكنولوجيا المعلومات	30 477	0	30 477
KC	**مصلحة المعارف والاتصال**	**81 381**	**184**	**81 197**
FAOR	**ممثليات المنظمة**	**89 282**	**11 368**	**77 914**
LO	**مكاتب الاتصال**	**14,222**	**769**	**13,453**
RAF	المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)	11 543	839	10 704
RAP	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي (بانكوك)	18 899	1 595	17 304
REU	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (روما)	6 185	434	5 751
RLC	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو)	13 259	1 273	11 986
RNE	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)	11 522	731	10 791
RO	**المكاتب الإقليمية**	**61 407**	**4 872**	**56 535**
SEC	المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى	5,344	765	4 579
SEU	المكتب الإقليمي الفرعي لأوروبا الوسطى والشرقية	9 748	475	9 273
SFC	المكتب الإقليمي الفرعي لوسط أفريقيا	5 067	465	4 602
SFE	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية	5 523	220	5 303
SFS	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية	6 347	633	5 714
SFW	المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا	4 714	588	4 126

الوحدة التنظيمية/ المصلحة	وصف	برنامج العمل	ناقصا: الدخل	اعتمادات
SLA	المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي	4 891	392	4 499
SLC	المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى	5 018	475	4 543
SLS	الفريق المتعدد التخصصات لأمريكا الجنوبية	4 930	188	4 742
SAPA	المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادي	2 810	33	2 777
SNEA	المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا	3 561	25	3 536
SO	**المكاتب الإقليمية الفرعية**	**57 953**	**4 259**	**53 694**
AOS	**الدخل**	**-5 699**	**26 709**	**-32 408**
CONT	**المصروفات غير المنظورة**	**600**	**0**	**600**
8	**الإنفاق الرأسمالي**	**13 575**	**8 851**	**4 724**
9	**الإنفاق الأمني**	**20 444**	**0**	**20 444**
المجموع		**881 130**	**115 430**	**765 700**